التضليل المعلوماتي بوصفه تحديًا إبستمولوجيًا:
دراسة تحليلية نقدية
في فلسفة المعلومات عند دون فاليس

إعداد

أ.د/ محمـــــد ســـيد حســـن[١]
أ.م.د/ فاطمة رمضان عبدالرحمن[٢]
د/ إســـلام محمود أحمد عمر[٣]

DOI: 10.21608/AAKJ.2025.424324.2232

تاريخ الاستلام : ١٦/ ٩/ ٢٠٢٥ م

تاريخ القبول : ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٥م

[١] أســـتاذ بالجامعـــة المصـــرية اليابانيـــة للعلـــوم والتكنولوجيـــا جمهوريـــة مصـــر العربيـــة
m_sayed_hassan@hotmail.com
[٢] أستاذ مساعد بقسم الفلسفة كلية الآداب جامعة المنيا fatima.ramadan@mu.edu.eg
[٣] مدرس بكلية دار العلوم جامعة المنيا islam.mahmoud@mu.edu.eg

مُخلص:

يتناول الباحثين في هذا البحث ظاهرة التضليل المعلوماتي بوصفها تحديًا إبستمولوجيًا، حسبما أشار إلى ذلك "**دون فاليس**" مرارًا وتِكرارًا في معظم أعماله الفلسفية المتعلقة بفلسفة المعلومات. ويهدف الباحثين إلى تحليل طبيعة هذا التضليل، وتتبع نشأته وتطوّره المفاهيمي، وعرض أبرز تطبيقاته في الفضاء الرقمي، بالإضافة إلى بيان التهديدات المعرفية التي يُحدثها على المستويين الفردي والمجتمعي. وكذلك إلى فهمٍ أوسع لآليات مقاومة التضليل، ودعم المعرفة الدقيقة في العصر الرقمي.

وتحقيقًا لذلك الهدف الذي يسعى إليه الباحثين، فقد اعتمدوا على المنهج التحليلي والمنهج المقارن متى اقتضت الحاجة، وذلك من أجل تحليل المفهوم وصوره، وتقييم أثره المعرفي، والكشف عن الوسائل المعرفية التي تُساعد في الحد من انتشاره. وتتجلّى أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات العربية القليلة التي تعالج التضليل المعلوماتي من زاوية إبستمولوجية اجتماعية، وتقدّم قراءة معمقة لجهود "**دون فاليس**" في هذا المجال.

وقد توصل الباحثون، من خلال هذا البحث، إلى أن "**دون فاليس**" قد قدم عددًا لا بأس به من الحلول والاستراتيجيات المعرفية، التي يعدها أدوات فعالة في مواجهة ظاهرة التضليل المعلوماتي، وتعزيز الثقة في مصادر المعرفة الرقمية، والحد من آثار هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: التضليل المعلوماتي، التزييف العميق، الفضاء الرقمي، ويكيبيديا، المعلومات الزائفة، الإبستمولوجيا العدائية.

Abstract:

This study addresses the phenomenon of misinformation as an epistemological challenge, as repeatedly emphasized by Don Fallis in most of his philosophical works on the philosophy of information. The researchers aim to analyze the nature of misinformation, trace its origins and conceptual development, and highlight its most prominent applications in the digital sphere, in addition to examining the epistemic threats it generates at both the individual and societal levels. The study also seeks to provide a broader understanding of the mechanisms for resisting misinformation and supporting accurate knowledge in the digital age.

To achieve this objective, the researchers have relied on the analytical method, alongside comparative analysis when necessary, in order to examine the concept and its manifestations, assess its epistemic impact, and reveal the cognitive tools that may help in limiting its spread. The significance of this research lies in being one of the few Arabic studies to address misinformation from a socio-epistemological perspective, offering an in-depth reading of Don Fallis's contributions in this field.

The study concludes that Don Fallis has provided a number of notable solutions and epistemic strategies, which he regards as effective tools for confronting the phenomenon of misinformation, enhancing trust in digital sources of knowledge, and mitigating the effects of this challenge.

Keywords: Misinformation, Deepfake, Digital Sphere, Wikipedia, Fake Information, Adversarial Epistemology**.**

المقدمة:

كان، وما يزال حتى الآن، جل الفلاسفة الإبستمولوجيين مشغولين بمسألة التحقق من صحة ادعاءاتهم بشأن موضوع معين، أو إدعاء شخص ما ينقل إليهم خبرًا أو يسعى إلى تأكيد معلومة ما، وكذلك بالتحقق مما إذا كان ادعاؤهم أو إدعاء أي شخص آخر صحيحًا أم لا، أو بالأحرى، فإنهم منشغلون بالتحقق مما إذا كانوا، أو كان ذلك الشخص، يمتلكون معرفة يقينية أم لا.

هذا يعني أن هؤلاء الفلاسفة الإبستمولوجيين كانوا يركّزون جُلّ اهتمامهم على دراسة ماهية المعرفة التي يتمتعون بها، أو يتمتع بها غيرهم، حول موضوع معين من ناحية، وكيف يصلون، أو يصل غيرهم، إلى معرفة الأشياء الموجودة في العالم الذي يعيشون فيه جميعًا من ناحية أخرى، فها هو "**ديكارت**" – على سبيل المثال لا الحصر – بوصفه فيلسوفًا من الفلاسفة الإبستمولوجيين التقليديين في العصر الحديث، كان منشغلًا كثيرًا بدراسة تطوّر اكتساب المعرفة حول موضوع معين بمفرده. كما كان ينعزل عن الآخرين ليكتسب المعرفة عن العالم بمفرده.

غير أنّ الحال لم يدم طويلًا، إذ ظهر فلاسفة إبستمولوجيون معاصرون عُرفوا بـ "الإبستمولوجيين الاجتماعيين" مثل ألفين جولدمان (Alvin I. Goldman) وهيلين لونجينو (Helen E. Longino)، سَعَوا إلى تطوير إطار للمعرفة يقوم على أسس اجتماعية. وقد أكّدوا على أن اكتساب المعرفة يتحقق من خلال الاعتماد على الآخرين لا من خلال العزلة عنهم.

بالتالي، كان لهؤلاء الفلاسفة، وغيرهم، دورٌ بارز في ترسيخ استخدام مصطلح "**الإبستمولوجيا الاجتماعية**[1]"(Social Epistemology) وتداوله في الدوائر

[1] الإبستمولوجيا الاجتماعية هي فرعٌ حديث من فروع نظرية المعرفة، ظهر بصورة واضحة بوصفه مبحثًا فلسفيًّا محدّد المعالم، والمشكلات، والاتجاهات في عام ١٩٨٧م. وتهتم الإبستمولوجيا الاجتماعية بدراسة المعرفة من وجهة نظر اجتماعية، وتهدف إلى كشف الجوانب الاجتماعية في

الفلسفية، حيث اعتبروا هذا المصطلح فرعًا رئيسًا من الإبستمولوجيا يوضح أثر العوامل والمؤسسات الاجتماعية في اكتساب البشر للمعرفة من الآخرين.

كما أكّدوا على أنّ البشر يستمدّون جزءًا كبيرًا من معارفهم عن العالم من خلال ما يتلقّونه من الآخرين، غير أنّهم رأوا أنّ هذه المعلومات إذا كانت مضلِّلة فإنّها تؤدّي إلى تكوين معتقدات خاطئة والفشل في اكتساب المعرفة الصحيحة. ومن هنا برزت مشكلة "**إبستمولوجيا الشهادة**" (Epistemology of Testimony)، التي تبحث في كيفية معرفتنا عبر أقوال الآخرين ومتى يَحسُن لنا الوثوق بها كمصدر للمعرفة.

وتتجلّى هذه المشكلة العويصة في ما يُطلق عليه بعض الإبستمولوجيين الاجتماعيين "**مشـــكلة التضـــليل المعلومـــاتي بوصـــفه تحـــديًا إبســـتمولوجيًا** "

= مشروع المعرفة، مثل دراسة الخصائص المعرفية للأفراد التي تنشأ من علاقتهم بالآخرين، إلى جانب الخصائص المعرفية للجماعات أو الأنظمة الاجتماعية. وإذا أردنا أن نضع لها تعريفًا مقاربًا، فيمكن النظر إليها على أنها دراسة مفهومية ومعيارية للأبعاد الاجتماعية للمعرفة (إسماعيل، ٢٠١٩،
https://mana.net/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9.(/)
كما يمكن دراسة الإبستمولوجيا الاجتماعية من خلال طريقتين متنافستين: إحداهما طريقة جولدمان، وهي الإبستمولوجيا الاجتماعية التحليلية، والأخرى طريقة فولر، وهي الإبستمولوجيا الاجتماعية النقدية. وتُعد طريقة جولدمان تحليلية، لأنها تنتمي إلى التقليد التحليلي المعرفي، حتى وإن اتسمت بشيء من التوسع والتطوير والتجديد. أما طريقة فولر، فهي نقدية، إذ إن أبرز ما يميزها هو نقدها العميق للإبستمولوجيا التحليلية عمومًا، ولطريقة جولدمان وأنصاره على وجه الخصوص (إسماعيل، ٢٠٢٠)(https://mana.net/7907.)

(The problem of disinformation). وقد تناول فيلسوفُ العلم "**دون فاليس**"[١] (Don Fallis) – موضوع هذه الدراسة – هذه المشكلة في معظم أعماله الفلسفية ، مؤكدًا على ضرورة ربطها بـ" **فلسفة المعلومات**" (Philosophy of Information)؛ إذ يرى أنّ هذه المشكلة تتجسّد بوضوح في التضليل المعلوماتي الذي يحدث على مرأى ومسمع الجميع في الوقت الراهن داخل فلسفة المعلومات.

كما يرى "**فاليس**" أن ربط التضليل المعلوماتي بفلسفة المعلومات قد أصبح أمرًا حتميًا، إذ يؤكّد أنّ التحقّق من بعض المعلومات قد يكون ممكنًا، في حين يصبح التحقّق من البعض الآخر بالغ الصعوبة، بل يكاد يكون مستحيلًا، بسبب ما تتيحه الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة من فرص للتضليل. ومن هنا تبيّن له أنّ علم المعلومات يواجه في الوقت الراهن تحديات غير مسبوقة، إذ بات يتعامل مع حقائق متباينة تُبنى على وجهات نظر وسياقات متعدّدة، كما صارت مؤسساته التقليدية كالمكتبات وقواعد البيانات مطالَبة بإثبات موثوقيتها وسلطتها المعرفية. وإلى جانب ذلك، أصبح مصمّمو المواقع ومطوّرو تطبيقات البحث أمام معضلة بناء ثقة المستخدمين في مصادر المعلومات، وتحديد ما يمنحها الشرعية والمصداقية في عالم تتزاحم فيه الخيارات والآراء بلا حدود.

من هنا، تراءى لـ "**فاليس**" أنه ينبغي عليه، بوصفه فيلسوفًا مهتمًا بالإبستمولوجيا الاجتماعية، أن يهتم بحل المشكلات الواقعية التي تمسّ حياتنا اليومية، والمتعلقة بإدارة المعلومات؛ مثل آلية تقييم المصادر، وتنظيم المعرفة، وكيفية دعم

[١] دون فاليس (Don Fallis) هو أستاذ الفلسفة وعلوم الحاسوب في "جامعة نورث إيسترن"، وتتركز أبرز اهتماماته البحثية في الإبستمولوجيا (نظرية المعرفة)، وفلسفة المعلومات، وفلسفة الرياضيات. وقد نُشرت مقالاته حول الكذب والخداع في عدد من المجلات الأكاديمية المرموقة، من بينها مجلة الفلسفة (Journal of Philosophy)، والدراسات الفلسفية (Philosophical Studies)، والمجلة الأسترالية للفلسفة (Australasian Journal of Philosophy). ولمعرفة المزيد راجع https://cssh.northeastern.edu/faculty/don-fallis

السياسات المتعلقة بالمعلومات، وألا يكتفي هو وغيره من الإبستمولوجيين الاجتماعيين المهتمين بفلسفة المعلومات بمناقشة الأسئلة النظرية المتعلقة بها فحسب. كما اقترح أن تكون الإبستمولوجيا الاجتماعية أداة أساسية تعين البشر على حسم قراراتهم حول ما يصدقونه وينشرونه ويعتمدونه من مصادر موثوقة.

كما أوضح "**فاليس**" أنّ القيم المعرفية، مثل اكتساب المعلومات الصحيحة وتجنّب الوقوع في الخطأ، تُوجّه قراراتنا المتعلقة بالمعلومات لضمان معرفة جيّدة، غير أنّه رأى أنّ خطورة التضليل المعلوماتي في فلسفة المعلومات تتجلّى بوضوح في تقنيات التزييف العميق (Deep Fake) وانتشار ما يُعرف بـ الخصوم المعرفيين (Epistemic Adversaries) على الإنترنت، وهي مظاهر أدّت إلى تضليلنا معرفيًا وإضعاف قدرتنا على التمييز بين الحقيقي والزائف.

ويهدف الباحثون في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة التضليل المعلوماتي بوصفه تحديًا إبستمولوجيًا معاصرًا في سياق فلسفة المعلومات، نظرًا لما يمثله من خطر معرفي متزايد بفعل انتشار كمٍّ هائل من المعلومات غير الدقيقة والمغلوطة، خاصة في البيئة الرقمية. ويتحقق هذا الهدف عبر تحديد مفهوم "**التضليل المعلوماتي**" وتتبع نشأته وتطوره المفاهيمي داخل فلسفة المعلومات، وتحليل أبرز صوره وتطبيقاته الواقعية كما عرضها "**فاليس**"، فضلًا عن الكشف عن التهديدات المعرفية التي يسبّبها على المستويين الفردي والمجتمعي. كما يسعى الباحثون إلى عرض التصوّرات والحلول المعرفية التي يقترحها "**فاليس**"، بما يسهم في الحد من آثار التضليل المعلوماتي وتعزيز قدرة الأفراد على التمييز بين الصحيح والمضلل في فضاء معرفي متسارع التعقيد.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الحديثة التي تتناول ظاهرة التضليل المعلوماتي بوصفها مشكلة إبستمولوجية اجتماعية، كما طبّقها "**فاليس**" في

مجال فلسفة المعلومات، وتكمن أهميتها أيضًا في تسليط الضوء على موقف "**فاليس**" الرافض جذريًا للتضليل المعلوماتي ومروّجيه في ظل التصارع التكنولوجي الراهن. كما يسعى الباحثون من خلالها إلى اقتراح آليات وحلول معرفية للحد من هذه الظاهرة، بما يسهم في بناء فهم أعمق وبلورة سبل معالجة أكثر فاعلية تمكّن الأفراد والمجتمعات من مواجهة آثار التضليل المعلوماتي.

وينطلق الباحثون في هذه الدراسة من مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي يسعون للإجابة عنها، ولعل من أبرزها:

- كيف نشأ مصطلح التضليل المعلوماتي في فلسفة المعلومات عند "**فاليس**، من حيث النشأة، والتطور المفاهيمي، والأسباب، والأساس المعرفي، والأهداف، والتقنيات المستخدمة فيه"؟
- ما أبرز صور التضليل المعلوماتي في العصر الرقمي، وكيف تتجلى تطبيقاته المعاصرة في الفضاء المعلوماتي من وجهة نظر " **فاليس**"؟
- ما الأثر الإبستمولوجي الذي يُحدثه التضليل المعلوماتي على المعرفة البشرية، وكيف يصوغ " **فاليس**" تصوراته حول تهديداته المعرفية؟
- كيف يمكن مواجهة التضليل المعلوماتي إبستمولوجيًا، وما الاستراتيجيات المعرفية التي يقترحها " **فاليس**" للحد من آثاره وتعزيز المعرفة الرقمية؟
- إلى أي مدى تمكّنت فلسفة المعلومات عند "**فاليس**" من تقديم معالجة متسقة لإشكالية التضليل المعلوماتي، وما أوجه القصور أو المثالية التي تكشفها قراءتنا النقدية لنسقه الفلسفي؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة الجوهرية وغيرها، سوف يقسّم الباحثون هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

- المحـور الأول: مصـطلح التضـليل المعلومـاتي عنـد "**فـاليس**": النشـأة والتطـور والأسباب.
- المحـور الثـاني صـور التضـليل المعلومـاتي وتطبيقاتـه المعاصـرة فـي الفضـاء المعلوماتي في ضوء تصور "**فاليس**"
- المحـور الثالـث: الأثـر الإبسـتمولوجي للتضـليل المعلومـاتي: تحليـل لتهديداتـه المعرفيـة، وانعكاسـاته علـى صـوره وتطبيقاتـه فـي الفضـاء المعلومـاتي مـن منظـور "**فاليس**".
- المحـور الرابـع: اسـتراتيجيات إبسـتمولوجية لمواجهـة التضـليل المعلومـاتي: معالجـة معرفية من منظور " **فاليس**".
- المحـور الخـامس: نظـرة نقديـة لفلسـفة المعلومـات عنـد "**فـاليس**" فـي ضـوء إشـكالية التضليل المعلوماتي.

وتحقيقًا للهدف الذي ينشده الباحثون، سعوا إلى اعتماد المنهج التحليلي في الأساس، مع الاستعانة بالمنهج المقارن حيثما اقتضت الحاجة، وذلك لتحديد مفهوم التضليل المعلوماتي وتحليل صوره المتعددة، وبيان التهديدات المعرفية التي يُلحقها بالفرد والمجتمع، فضلًا عن الكشف عن الآليات والحلول المعرفية التي تساهم في الحد من هذا التضليل، وتدعم الحصول على معلومات صحيحة ومتنوعة، وتجنّب الوقوع في المعلومات المغلوطة والزائفة.

المحور الأول: مصطلح التضليل المعلوماتي عند "فاليس": النشأة والتطور والأسباب.

بدايةً، رأينا قبل الشروع في تحديد مصطلح التضليل المعلوماتي، ضرورة الإشارة إلى أن "**فاليس**" قد أكد على أن التضليل المعلوماتي لم يكن ظاهرة حديثة في الفكر الفلسفي؛ إذ نجده قد عبّر عن هذه الحقيقة مشيرًا إلى أنه لم يكن ظاهرة جديدة، أو بالأحرى ظاهرة تقتصر على أوقاتنا هذه، حيث يرى أنها موجودة منذ القدم عبر التاريخ. وقد تجلّى التضليل المعلوماتي في صور عديدة، مثل: الوثائق التي يتم تزويرها، والتعديل الذي يُحدثه البعض على الصور الفوتوغرافية، والإعلانات الوهمية، والخرائط التي يتم تزويرها عمدًا بهدف تضليل الناس (Fallis, 2009b). وكذلك عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، والمواقع الإلكترونية الزائفة، وتزييف محتوى بعض الموسوعات الإلكترونية، مثل موسوعة ويكيبيديا (Fallis, 2015, p. 401). بالإضافة إلى الدعاية السياسية الزائفة في كثير من الأحيان.

وتأكيدًا لصدق الزعم الذي يطرحه "**فاليس**"، نجده يشير إلى أنّ "**أفلاطون**" قد تناول فكرة التضليل المعلوماتي بصورة غير مباشرة من خلال تحليله لمفهوم "**المعرفة**" في محاوراته، خصوصًا في "**الجمهورية**". إذ رأى "**أفلاطون**" أنّ المعرفة الحقيقية تقوم على ثلاثة شروط: أن تكون مبرّرة، وصادقة، ويؤمن بها الفرد، وهو ما يُعرف بـ "**شرط الكفاية**". وبناءً على ذلك، فإن غياب أحد هذه الشروط يجعل ما لدينا مجرد معلومات مضلِّلة، لا معرفة حقيقية.

والجدير بالذكر أن "فاليس" لم يتوقف عند هذا الحد، بل قدّم مثالًا واقعيًا يوضح صور التضليل المعلوماتي وحضوره الفعلي في العصر الحديث. ويتجلى هذا المثال في "**عملية الحارس الشخصي**" (Operation Bodyguard) التي نفذها الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية ضد قوى المحور، والتي اتسمت بالخداع والتضليل. فقد اعتمد الحلفاء على أساليب خداع لإخفاء موقعهم الحقيقي تمهيدًا لهجوم يوم الإنزال الشهير بـ (D-Day). ومن أبرز حيلهم إرسال رسائل إذاعية مزيفة لإقناع الألمان بأن

الهجوم سيكون من "**إيست أنجليا**" (East Anglia) باتجاه كالية (Calais). بينما وقع الهجوم الحقيقي في "**نورماندي**" (Normandy)، مما أدى إلى تضليل الجيش الألماني وتحقيق نصر مؤزر للحلفاء(Fallis, 2009b).

وعلى الرغم من قدم ظاهرة التضليل المعلوماتي كما أشرنا، إلا أنّ "**فاليس**" يرى أن مصطلح "**المعلومات المضللة أو المغلوطة** (Disinformation)" حديث نسبيًا، إذ لم يظهر إلا منذ نحو خمسين عامًا، لكنه بات متداولًا على نطاق واسع في عصرنا. ومع ذلك، فإن هذا المصطلح – بخلاف مفاهيم فلسفية أكثر استقرارًا مثل "**المعرفة**" و"**الكذب**" – لا يزال غير مستقر دلاليًا ولم يتفق البشر على معنى دقيق له. غير أنّه، ورغم هذا الاضطراب، يقدّم أداة تصنيفية تساعد على فهم بعض الظواهر الخادعة المرتبطة بالمعلومات المضللة. وهي ظواهر قد تقترب من مفهوم المعلومات المضللة أو تتقاطع معه دون أن تمثّل مثالًا واضحًا له بالضرورة (Fallis, 2009b).

أيضًا، يرى "**فاليس**" أن ظاهرة التضليل المعلوماتي قد أصبحت أكثر خطورة وإلحاحًا في العصر الحديث مع تطور تكنولوجيا المعلومات، حيث بات نشر المعلومات المضللة أسهل من أي وقت مضى. فيمكن للناس إنشاء مواقع إلكترونية تحاكي المواقع الرسمية لخداع المستخدمين وإقناعهم بموثوقيتها. كما أصبح التلاعب بالصور البصرية أكثر سهولة وإقناعًا بفضل التقنيات الحديثة التي لا تتطلب سوى مهارات بسيطة. وعلى سبيل المثال، يمكن لأي شخص إضافة معلومات خاطئة على موقع "**ويكيبيديا**"، مما يؤدي إلى انتشار معلومات غير دقيقة وخداع القراء الذين يعدّونه مصدرًا موثوقًا (Fallis, 2009b).

كما بات التضليل المعلوماتي شائعًا على نطاق واسع في مجال المعلومات، حتى صار يُشبه وضع إبرة في كومة من القش يصعب العثور عليها، أو ما تفعله بعض المؤسسات القانونية حين تكدّس وثائق إضافية لإخفاء ما قد يدينها. وينطبق

الأمر كذلك على محاولات بعض شركات الائتمان إخفاء رسومها عن العملاء، ولا سيما تلك الرسوم التي قد تكشف تورطها في أعمال ربوية (Fallis, 2014a, p.158).

كما نجد أن بعض البشر في عصرنا يرون أن مهمتهم الرئيسة هي نشر معلومات مضللة تهدف إلى خداع الآخرين، ومن ذلك ترويجهم لنظريات المؤامرة؛ مثل الادعاء بأن الرئيس الأمريكي لم يولد في الولايات المتحدة، أو أن الحكومة كانت وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر. والغريب أنهم يعتقدون تمامًا بصحة ما يطرحونه، مع أنّ هذه الادعاءات الكاذبة قد تُضلل الآخرين بالفعل. وقد ساهم ترويجها في تعزيز انتشارها عبر مواقع إلكترونية ووسائل إعلام مختلفة، مما جعلها تستقطب المزيد من القراء والمشاهدين (Fallis, 2016, p.430).

ومهما يكن من أمر، عندما نشرع في تحديد ما المقصود بالتضليل المعلوماتي من منظور "**فاليس**"، نلاحظ أن "**فاليس**" قد وجد أن التعريفات التي قدمها العلماء والفلاسفة لمصطلح "**التضليل المعلوماتي**" -كمصطلح- وخصوصًا "**لوتشيانو فلوريدي**"، كانت تعريفات غير دقيقة على نحوٍ تام؛ وذلك لأنها إما أن تكون تعريفات واسعة للغاية، بمعنى أنها تتضمّن أشياء لا ينبغي عدّها معلومات مضللة، أو تعريفات ضيقة للغاية، بمعنى أنها استبعدت أشياء كانت مضللة فعلاً، أو جمعت بين الأمرين معًا في الوقت ذاته.

والجدير بالذكر، أن "**فاليس**" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث راح يشير إلى بعض الأمثلة التي لم تتضمنها بعض التعريفات التي قدّمها العلماء والفلاسفة المهتمون بالمعلومات، أمثال "**فلوريدي**". ولعل من أبرز هذه الأمثلة: المعلومات الصحيحة، لكنها تُستخدم بشكل خادع من قبل الآخرين، والمعلومات المضللة عن طريق الصور أو الرسومات، والمعلومات التي يتغير تأثيرها التضليلي حسب من يتلقّاها أو حسب السياق الذي تُقال فيه، والمعلومات التي تُضلل الآخرين بالصدفة، لكنها مع ذلك ما تزال تتسبب في إلحاق الضرر بهم.

ثم شرع "**فاليس**" في تحديد ما الذي يقصده بمصطلح "**التضليل المعلوماتي**، مؤكدًا على أن التضليل المعلوماتي هو الذي يتضمن كل معلومة يكون هدفها أو وظيفتها الرئيسة التضليل. ووفقًا لذلك، لا يمكن أن يكون التضليل المعلوماتي أمرًا عارضًا، بل أمرًا رئيسًا يهدف إليه الشخص الذي يقوم بنشر المعلومات المضللة؛ من أجل خداع المتلقي وتضليله على نحوٍ رئيس.

وقد ترتب على ذلك إصرار " **فاليس**" على ضرورة الرد على " **فلوريدي**"، الذي كان يزعم بأننا لسنا بحاجة إلى تحديد دقيق لما نقصده بالمعلومات المضللة، أو بالأحرى، الذي كان يرى أن التحديد الدقيق للتضليل المعلوماتي ليس ضروريًا على الإطلاق. غير أن " **فاليس**"، وعلى خلاف " **فلوريدي**"، كان يرى ضرورة تحديد ما الذي نقصده بالتضليل المعلوماتي، ظنًّا منه أنه لو قمنا بالتحديد الدقيق للتضليل المعلوماتي، فسوف نُسهم في تطوير الأدوات المعرفية التي تُمكِّننا من الكشف عن المعلومات المضللة على نحوٍ تلقائي، وكذلك سوف يساعد ذلك في وضع سياسات تُسهم في تقليل انتشار هذا النوع من المعلومات (Fallis, 2015, p. 401).

فضلًا عن ذلك، يرى " **فاليس**" أن التضليل المعلوماتي هو إحدى الطرق التي يستطيع الإنسان من خلالها إخفاء الحقيقة عن الآخرين من أجل تضليلهم وخداعهم. وهنا نجده يشبّه التضليل المعلوماتي – على سبيل المثال لا الحصر – بالطائر الذي يمكنه أن يلفت انتباه الحيوان المفترس بعيدًا عن عش صغاره، وذلك من خلال التظاهر بأنه يملك جناحًا مكسورًا(Fallis, 2014a, p.157).

والشيء المدهش هنا أن المثال سالف الذكر، الذي ساقه "**فاليس**" جعله يفكر مليًّا في طبيعة التضليل المعلوماتي، ويستنتج حقيقة على قدر عظيم من الأهمية، مؤدّاها أن مصطلح التضليل المعلوماتي لم يكن قاصرًا على البشر فحسب، بل تمارسه الحيوانات أيضًا. نعم، تمارسه الحيوانات، وذلك لأنه يرى أن هناك أنواعًا كثيرة من الحيوانات تُصدر نداءات أو إشارات تنبيه زائفة. ولا شك أنه عندما تصدر هذه

الحيوانات تلك النداءات أو الإشارات الزائفة، فإن الأمر يكون في العادة ناتجًا عن وجود حيوان آخر قريب منها يريد أن يفترسها بالفعل.

ومع ذلك، فإن ما يقرب من ١٠ إلى ١٥% من الوقت، تقوم بعض الحيوانات بإصدار إشارات تنبيه حتى في غياب أي تهديد حقيقي. وفي مثل هذه الحالات، تؤدي هذه النداءات أو الإشارات الزائفة إلى هروب الحيوانات الأخرى من نفس النوع وترك الطعام خلفها. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى شروع الحيوان الذي كان يصدر إشارات التنبيه الزائفة في تناول الطعام الذي تركه الحيوان الآخر، الذي خُدع بتلك الإشارات واعتقد بوجود خطر حقيقي(Fallis, 2016, p.340).

ولما فرغ "**فاليس**" من تحديد ما الذي يقصده بمصطلح التضليل المعلوماتي، حاول الكشف عن الأسباب الرئيسة التي ساهمت في زيادة المحتوى المعلوماتي المضلل عبر الإنترنت، فتوصّل إلى أن "**اللامبالاة المعرفية**" (Epistemic Insouciance) كانت من بين تلك الأسباب، وذلك لأنها تتضمن عدم الرغبة في البحث عن الحقيقة أو الرغبة في التوصل إليها. وكذلك وجد أن "**الغرور المعرفي**" (Epistemic Arrogance) كان سببًا رئيسًا من بين تلك الأسباب، وذلك لأنه يتضمّن عدم الرغبة في التعلم من الآخرين ، مما يجعل الغرور المعرفي سببًا في حدوث التضليل المعرفي من ناحية، وتقويض التواصل المعرفي مع الآخرين من ناحية أخرى. ولا شك أنه من خلال بحثه عن تلك الأسباب، شدد "**فاليس**" وغيره من الباحثين المهتمين بالتضليل المعرفي، مثل "**جوناه كويتكي**" (Jonah Koetke)، على ضرورة التأكيد على أهمية "**التواضع الفكري**" (Intellectual Humility)، وكذلك على أهمية وعي الإنسان بحدوده الفكرية واحتمالية تعرضه للوقوع في الخطأ، لا سيما في المجتمعات التي تواجه المزيد من المعلومات المضللة عبر الإنترنت (Connor & others, 2024).

أما بالنسبة للأساس الذي يرتكز عليه "التضليل المعلوماتي"، فنجدُه يتمثّل في المعلومات المضلِّلة ذاتها. ولكن ينبغي علينا أن نتوقّف مليًّا إزاء المعلومات المضلِّلة؛ ذلك لأننا نجد أن "**فاليس**" يُخبرنا بأنّ هناك أشكالًا عديدةً من المعلومات المضلِّلة، يتوجّب علينا الإشارة إليها، مع تقديم أمثلة توضيحية تساعدنا على فهم ومعرفة المعلومات المضلِّلة بوصفها الأساس المعرفي الرئيس الذي يرتكز عليه التضليل المعلوماتي. e32we٣

يتمثّل الشكل الأول في كون المعلومات المضلِّلة نشاطًا منظّمًا تقوم به بعض الجهات الحكومية أو العسكرية، ولعلّ ما يؤكّد ذلك هو مثال "**الحارس الشخصي**" سالف الذكر. ونفهم من هذا النمط أنّ الحكومة هنا لا تكذب، ولكنّها تمارس المعلومات المضلِّلة من أجل تحقيق أهداف معيّنة، كالتأثير على الرأي العام، أو التغطية على أفعال معيّنة. ولم يتوقّف "**فاليس**" عند هذا الحد، حيث ذهب إلى القول بأنّ الأفراد أنفسهم غالبًا ما يكونون مصدرًا مباشرًا للمعلومات المضلِّلة أيضًا. فعلى سبيل المثال، قام بعض الصحفيين مثل الصحفي "**جيسون بلير**" بصحيفة **نيويورك تايمز**، وكذلك الصحفية "**جانيت كوك**" بصحيفة **واشنطن بوست**، باختلاق الكثير من القصص التي لا أساس لها من الصحّة، وقاما بنشرها في هذه الصحف من أجل تضليل الناس وخداعهم .(Fallis, 2009b)

ويركّز الشكل الثاني من المعلومات المضلِّلة على إنتاج هذه المعلومات وتقديمها بطريقة أكثر تقنية واحترافية. ولعلّ ما يؤكّد ذلك هو مثال "**الحارس الشخصي**"، وكذلك تلاعب بعض القراصنة في محتوى بعض المواقع الإخبارية الشهيرة مثل: Yahoo، وMews، وThe New York Times، وذلك من أجل خداع الناس عمدًا. ويتجلّى هذا النمط أيضًا في قيام الرئيس الأمريكي بتضليل شعبه متعمّدًا، مؤكّدًا أنه ليس على علاقة جنسية مع "**لوينسكي**".

ويتميّز الشكل الثالث من المعلومات المضلِّلة في كونه لا يأتي مباشرة من الجهة أو الفرد الذي ينوي تضليل الآخرين، ولكنّها تُنقَل عبر وسطاء آخرين قد لا تكون لديهم نيّة التضليل في واقع الأمر. فمثلًا، كثيرًا ما نلاحظ وقوع وكالات الأنباء ضحية خداع، حيث تقوم بنشر بعض المعلومات غير الدقيقة أو المضلِّلة، مدبّرة من طرف آخر، وبالتالي تصير وكالات الأنباء وسيطًا في نشر التضليل، ولكن بشكل غير مقصود(Fallis, 2009b).

ويكمن الشكل الرابع في أنّ المعلومات المضلِّلة لا تقتصر في كثيرٍ من الأحيان على المعلومات المكتوبة أو المنطوقة فحسب، حيث نجدها- كما يخبرنا "**فاليس**"- تتعدّى ذلك لتتضمّن أنواعًا أُخرى من المعلومات غير الدقيقة، مثل الصور المعدّلة رقميًا، التي يمكن عدّها معلومات مضلِّلة. فعلى سبيل المثال، قامت السلطات السوفيتية، وتحديدًا خلال الحرب الباردة، بتزوير بعض الخرائط عمدًا من أجل خداع أعدائها بشأن المواقع الحقيقية للأماكن المهمّة.

ويتمثّل الشكل الخامس في أنّ المعلومات المضلِّلة يتمّ إنتاجها ونشرها على نطاق واسع، وقد تكون موجّهة لأناسٍ بعينهم عمدًا، سواء للجمهور، أو لمنظمات، أو لتحقيق أهداف محدّدة. فعلى سبيل المثال، يمكن توجيه المعلومات المضلِّلة لأيّ شخص لديه جهاز تلفاز، أو يستخدم الإنترنت بشكل مستمر.

ويتجلّى الشكل السادس والأخير في أنّ المعلومات المضلِّلة غالبًا ما تُوجَّه لخداع شخصٍ أو مجموعة من الأشخاص عمدًا. ومع ذلك، يمكن أن تصبح الآلات- بفضل التكنولوجيا الحديثة- هدفًا لهذا الخداع. فعلى سبيل المثال، يرى "**فاليس**" أنّ عالم الكمبيوتر الأمريكي المعاصر "**كليفورد لينش**" (Clifford Lynch) يشير إلى أنّ مديري المواقع الإلكترونية قد يساهمون في التضليل المعلوماتي، وخصوصًا عندما يقومون بخداع الروبوتات ذاتها التي ترسلها محرّكات البحث لجمع المعلومات وفهرسة محتوى الإنترنت(Fallis, 2009b)).

وبالنسبة للهدف الرئيس من التضليل المعلوماتي وفقًا لـ "**فاليس**"، فنجدُه يتمثّل في نشر معلوماتٍ مضلِّلة من أجل تضليل الآخرين وخداعهم. لذا، تراءى لـ "**فاليس**" أنّه ليس من قبيل المصادفة على الإطلاق أن يتمّ نشر وتسريب معلوماتٍ مضلِّلة على الملأ، ويُفاجَأ بها الآخرون (Fallis, 2016, p. 340).

والجدير بالذكر، أنّ "**فاليس**" لم يتوقّف عند هذا الحد، حيث نجده يشترط توافر ثلاث خصائص رئيسة للمعلومات المضلِّلة التي تتسبّب في خداع الآخرين، بحيث إذا توفّرت أيّ خاصية من تلك الخصائص، تصير المعلومات المضلِّلة سببًا رئيسًا في تضليل وخداع الآخرين. وتتجلّى الخاصية الأولى في أنّ "**فاليس**" يشترط على نحوٍ واضح أن تكون المعلومات المضلِّلة مضلِّلة بالفعل؛ لذا نجده يرى أنّ الحقائق العارضة والأكاذيب غير المعقولة التي لا يمكن تصديقها، لا يمكن عدّها معلوماتٍ مضلِّلة على الإطلاق.أمّا الخاصية الثانية، فتكمن في أنّ "**فاليس**" لا يشترط مطلقًا أن تكون المعلومات المضلِّلة معلوماتٍ غير دقيقة؛ الأمر الذي دفعه إلى القول بأنّ المعلومات الصحيحة التي يقصد من قام بنشرها تضليل الآخرين، يمكن عدّها معلوماتٍ مضلِّلة بالفعل. وتتمثّل الخاصية الأخيرة في أنّ "**فاليس**" لا يشترط أن تكون المعلومات مضلِّلة بالفعل حتى نعدّها كذلك، بل يكتفي بأن يكون المقصود منها هو التعبير عن معلوماتٍ مضلِّلة فحسب؛ الأمر الذي دفعه إلى القول بأنّه عندما يقوم شخصٌ ما بنشر معلوماتٍ، وينتج عنها آثار جانبية يمكن عدّها معلوماتٍ مضلِّلة على نحوٍ تام (Fallis, 2016, p. 339).

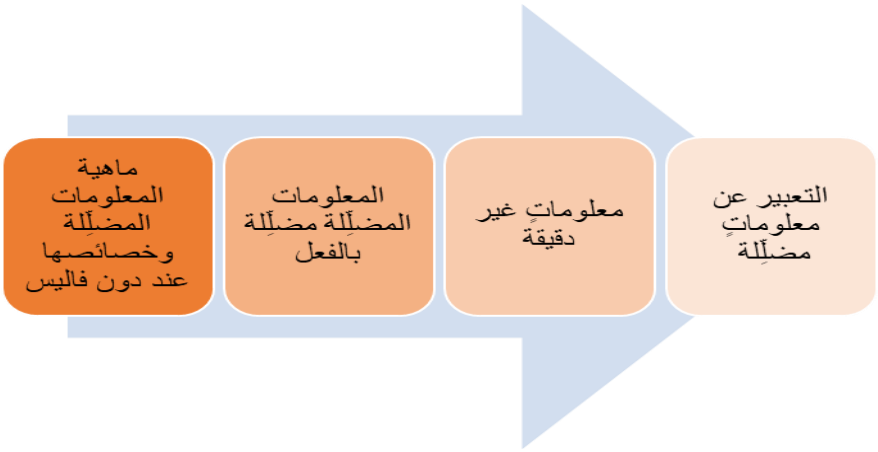

شكل رقم (١): يوضّح ماهية المعلومات المضلِّلة وخصائصها.

ووصولًا إلى التقنيات التي يتمّ استخدامها في التضليل المعلوماتي، فنجد أنّ هناك تقنياتٍ كثيرة لا يمكن حصرها، ولكنّنا نرى أنّ "**فاليس**" قد أشار إلى أبرزها، وهي على النحو التالي:

شكل رقم (٢): يوضّح نماذج من تقنيات التضليل المعلوماتي.

تتمثّل التقنية الأولى في " **إخفاء المعلومات** أو **حجبها عن الآخرين**"، حيث يؤكّد "**فاليس**" على أنّ الإنسان يمكنه أن يتحكّم في تدفّق المعلومات بين الأطراف الأخرى، كما يمكنه أن يحجب معلوماته الخاصة عن الآخرين لإبقائهم في الظلام الدامس، على حدّ تعبيره. وقد ذهب "**فاليس**" إلى القول بأنّه يمكن حجب الحقيقة عن الآخرين من خلال "**التمويه**" و "**الإخفاء**"، الذي يعني ميل شخصٍ ما إلى إخفاء حقيقةٍ أو أمرٍ ما عن أنظار الآخرين تمامًا.

ومع ذلك، يرى "**فاليس**" أنّ الحقيقة التي يريد الشخص إخفاءها عن أنظار الآخرين، يمكن أن تظهر لهم ويدركونها، ولكنّهم لا يستطيعون أن يفرّقوا بينها وبين الحقائق الأخرى. ومن هنا، نجد أنّ "**فاليس**" يقودنا حتمًا إلى التقنية الثانية من تقنيات التضليل المعلوماتي التي يريد التأكيد عليها، وهي تقنية "**إعادة التعديل**"، سواء في المظهر أو الشكل الخارجي للشيء أو للشخص، بحيث يُخدع الآخرون إلى درجة أنّهم يعتقدون أنّه شيء أو شخص مختلف عمّا يعرفونه، دون أن يتمّ إخفاء الشيء أو الشخص تمامًا. وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يزعمه "**فاليس**"، نجده يضرب مثالًا واقعيًا استنتجه من قصة بعنوان "**مغامرة المنزل الخالي**"، حيث يرى أنّ "**شيرلوك هولمز**" قد تنكّر وعدّل من مظهره حتى لا تتعرّف عليه عصابة "**موريارتي**"، وحتى لو لاحظوه، فمن غير المرجّح أن يتعرّفوا عليه.

وتتمثّل التقنية الثالثة من تقنيات التضليل المعلوماتي في "**تعقيد الوصول إلى المعلومات**"، وهذا يعني أنّ هذه التقنية تتضمّن ميل الشخص– أيّ شخص– إلى اللجوء إلى تضليل الآخرين وخداعهم، من خلال جعلهم يجدون صعوبة بالغة في الوصول إلى المعلومات الصحيحة بوجه عام، والمعلومات غير الدقيقة والمضلِّلة بوجه خاص. ومن الطبيعي أن يبدو هذا الأمر لنا غير منطقي للوهلة الأولى، ولكن إذا تدبّرنا فيه جيّدًا، لوجدنا أنّ الشخص الذي ينوي تضليل الآخرين اعتمادًا على هذه التقنية أكثر ذكاءً

ودهاءً؛ وذلك لأنّه يتصوّر بينه وبين نفسه أنّه سوف يُضلّل ويُخدع الآخرين بكلّ سهولة ويُسر، حال اعتماده اعتمادًا مباشرًا على هذه التقنية سالفة الذكر. ناهيك عن ذلك، أن هذه التقنية سوف تجعل الآخرين يجدون صعوبة بالغة في الوصول إلى المعلومات غير الدقيقة والمضلِّلة على وجه التحديد، لدرجة أنّهم يثابرون كثيرًا في الوصول إليها. وللأسف، بمجرد أن يتوصّلوا إلى هذه المعلومات غير الدقيقة والمضلِّلة، فإنّها سوف تكون أكثر إقناعًا بالنسبة لهم، ويعدّون أنفسهم أنّهم أنجزوا كثيرًا، وقد ضحّوا بالكثير من وقتهم من أجل الوصول إلى ما كانوا يبحثون عنه(Fallis, 2014a, pp. 157–158).

بناءً على ما قدّمناه في هذا المحور، حيث ركّزنا على نشأة التضليل المعلوماتي ومصطلحه كما صاغه "**فاليس**"، والأسباب الدافعة لممارسته وأهدافه وأسسه المعرفية، إضافةً إلى أبرز تقنياته؛ نرى أنّه من الضروري الانتقال إلى المحور الثاني للوقوف على أنماط التضليل المعلوماتي وتطبيقاته المعاصرة في الفضاء المعلوماتي، وفق التصوّر الذي قدّمه "**فاليس**" في فلسفة المعلومات، وهو ما سوف نتناوله في المحور التالي.

المحور الثاني: صور التضليل المعلوماتي وتطبيقاته المعاصرة في الفضاء المعلوماتي في ضوء تصور "فاليس".

لا شك أن هناك صورًا عديدة للتضليل المعلوماتي، ولا سيما في هذا العصر الذي نعيش فيه؛ وذلك بفضل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يحدث من حولنا ليل نهار. من ثم، يتوجب علينا تناول هذه الصور على نحو مفصل، حسبما أشار إليها "**فاليس**". وبما أن صور التضليل المعلوماتي متعددة كما أسلفنا، فيتوجب علينا تناول أبرزها، وهذا ما سوف نقوم به عبر السطور التالية.

شكل رقم (٣): يوضّح صور التضليل المعلوماتي.

الصورة الأولى: التزييف العميق كأداة معرفية للتضليل: صناعة الفيديوهات الزائفة وخداع المتلقي.

نلاحظ أن "**فاليس**" يُخبرنا بأن تقنية التزييف العميق للفيديوهات الزائفة لم تكن تقنية جديدة على الإطلاق، بل كانت موجودة منذ القِدم. وتأكيدًا على ما يزعمه، نجده يؤكد أن النازيين، ولا سيما في الحرب العالمية الثانية، قد أنتجوا أفلامًا دعائية تُظهر أنهم كانوا يُعاملون اليهود معاملة حسنة. بالتالي، تُمثّل تقنية التزييف العميق للفيديوهات تطورًا تقنيًّا لأساليب خداع بصرية قديمة، ولكن مع التطور التكنولوجي، صارت هذه التقنية أكثر سهولة وإقناعًا وانتشارًا، وأصبح من السهل جدًّا لأيّ شخص إنتاج وتقديم هذه التقنية، خصوصًا وأن هناك تطبيقات مخصّصة لإنتاج وسائل التزييف العميق يمكن تحميلها بكل سهولة؛ نظرًا لتوافر الفيديوهات الموجودة عبر الإنترنت، والتي تشرح بشكل مفصّل كيفية استعمالها، دون أن يكون الناس خبراء في الذكاء الاصطناعي، أو يمتلكون أجهزة متطورة لإنشاء المقاطع الخاصة بالتزييف العميق، مثل تطبيقي Fakapp وZao، حيث أسهمت هذه التطبيقات وغيرها في تسهيل إنتاج وإنشاء فيديوهات خاصة بالتزييف العميق بأقل خبرة، وكذلك بأقل موارد(Fallis, 2020, p.626).

وحتى لا نكون متحاملَين تمامًا على "**فاليس**"، نود الإشارة إلى أنه لم يُنكر أبدًا الأهمية المعرفية لتقنية التزييف العميق، حيث نجده يكاد يجزم بأن هذه التقنية يمكن أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على الناس، حيث تجعلهم يمارسون بعض الأنشطة المعرفية المفيدة، مثل مهارات التفكير النقدي، وتعزيز بيئة المعلومات من حولهم. ومع ذلك، نجده في موضع آخر يؤكد تأكيدًا قاطعًا أن هذا الأثر الإيجابي الذي تؤديه هذه التقنية للناس لا يجعلها تكنولوجيا مفيدة معرفيًّا البتة؛ ظنًّا منه أن مثل هذه الأنشطة المعرفية التي سبق ذكرها يمكن للناس ممارستها حتى في غياب هذه التقنية تمامًا (Fallis, 2020, p.627).

ومن ناحيةٍ أخرى، يشير "**فاليس**" إلى إمكانية استخدام مقاطع التزييف العميق في الأغراض التعليمية على نحوٍ فعّال؛ ذلك لأنه يرى أن أدوات التزييف العميق لا تقتصر على إنتاج فيديوهات واقعية لأحداث لم تحدث، بل يمكن استخدامها بشكل دقيق لإعادة تمثيل أحداث وقعت بالفعل، ولكن لم يتم تسجيلها في وقتها. وبالتالي، تراءى لـ "**فاليس**" أنه من الممكن تقديم محاكاة شديدة الدقة لأحداث تاريخية أو لحظات تعليمية مهمة لم يتم تصويرها، من خلال الاعتماد المباشر على تقنية التزييف العميق.

كما يؤكد "**فاليس**" على أن تقنية التزييف العميق قد ساعدت بعض الناس في إنتاج محاكاة دقيقة لبعض الأحداث التاريخية، كما سهّلت عليهم دبلجة المحتوى الموجود في الفيديوهات من لغة إلى أخرى بطريقة أكثر سلاسة وإنسيابية. كما أتاحت إمكانية تبديل الوجوه (Face-Swapping) من أجل حماية الأشخاص المعرّضين للخطر عند الإدلاء ببعض المعلومات الحساسة، وذلك من أجل المحافظة على هوية هؤلاء الأشخاص. وكذلك يمكن إنشاء محاضرات مصوّرة باستخدام تسجيل صوتي وعدد قليل من الصور الثابتة للمحاضر، مما يجعل إنتاج المحتوى أسهل وأسرع.

ومع ذلك، يُلاحظ "**فاليس**" أنه على الرغم من الفوائد المعرفية للتزييف العميق كتقنية، إلا أنه يرى أن تكاليفها المعرفية، والمتمثلة –على سبيل المثال لا الحصر– في فقدان الثقة في المحتوى المرئي، وصعوبة التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مزيف، تفوق بكثير الفوائد المعرفية (Fallis, 2020, pp. 626–627).

وهذا إن دل على شيء من وجهة نظرنا، فإنما يدل على أن ضرر هذه التقنية صار أكثر من نفعها؛ ذلك لأن "**فاليس**" يرى أن المعرفة التي نكتسبها – على سبيل المثال– من خلال "**الصور الفوتوغرافية**" تُعد مصدرًا مهمًّا يتيح للناس معرفة جديدة. ومع ذلك، نجده يؤكد أنه إذا تم تزييف هذه الصور الفوتوغرافية تزييفًا عميقًا، فلن يستفيد الناس من هذه الفيديوهات أي معرفة حقيقية؛ ذلك لأنه من المستحيل أن يثق هؤلاء الناس في هذه الفيديوهات، خصوصًا وأنها قد تم تزييفها تزييفًا عميقًا أمام أعينهم

(Fallis, 2020, p.637). كما يرى "**فاليس**" أن الفيديوهات التي يتم التقاطها عبر الهواتف الذكية وتُزيَّف تزييفًا عميقًا، يمكن أن تتسبب في خسارة رجال السياسة لانتخاباتهم، وكذلك يمكن أن تسهم في إشعال احتجاجات شعبية ضخمة في عدة دول حول العالم، خصوصًا وأن الناس في أغلب الأحيان يميلون إلى تصديق الدليل المصوَّر مقارنة بأي مصدر معلومات آخر. ويقصد بذلك – على سبيل المثال لا الحصر – الشهادات الشفوية، أو بالأحرى الأقوال الشفوية التي يقولها الآخرون لهم (Fallis, 2020, p.624).

أيضًا، يُخبرنا "**فاليس**" أن بعض الناس قد لجؤوا إلى استخدام هذه التقنية من أجل إنشاء مقاطع فيديو إباحية، حيث يقومون بدمج وجه مزيف بوجه أحد المشاهير، الأمر الذي يجعل هؤلاء الناس ينظرون إلى مقاطع الفيديو التي تم تزييفها وكأنها مقاطع حقيقية غير مزيفة. ولم يتوقف هؤلاء الناس عند هذا الحد، حيث نجدهم يميلون إلى الاعتماد على هذه التقنية من أجل تصوير أي حدث أو إنشاء مقاطع مزيفة يصعب تمييزها عن الحقيقة تمامًا. ولعل ما يؤكد ما يزعمه "**فاليس**" هو أننا لو نظرنا– على سبيل المثال– إلى تصريحات بعض القادة السياسيين، مثل الرئيس الأمريكي "**أوباما**"، لوجدنا أن جلّ هذه التصريحات قد تم تزويرها بالفعل اعتمادًا على هذه التقنية، حسبما يؤكد ذلك "**فاليس**" شخصيًّا (Fallis, 2020, p.624).

والعجيب في الأمر هو ازدياد خطورة تقنية التزييف العميق في الآونة الأخيرة، ولا سيما إبان **جائحة كوفيد–١٩**، حيث أصبحت جلّ وسائل التواصل تُدار عن بُعد، وتحديدًا برامج الفيديو، الأمر الذي أسهم – إلى حدٍّ كبير – في تضاعف فرص استخدام التزييف العميق. وتأكيدًا لذلك، نجد أن "**فاليس**" يُخبرنا بأنه تم إنشاء عدد لا حصر له من المقاطع المزيفة خلال **جائحة كوفيد–١٩**، لدرجة أنه كان من الممكن أن تتحدث مع شخص آخر عبر تطبيق **زووم** (Zoom)، وتعتقد بأنه زميلك أو رئيسك في العمل، ولكنه – للأسف – لا صلة له بالهوية التي تظهر أمامك عبر الفيديو الذي تم تزييفه تزييفًا عميقًا (Fallis, 2020, p.626).

الصورة الثانية: الخصوم المعرفيون بوصفهم تهديدًا إبستمولوجيًا: التضليل وصنع الاعتقاد في العصر الرقمي.

يخبرنا "**فاليس**" بأننا نواجه – للأسف– في أغلب الأحيان خُصومًا معرفيين يسعون عمدا إلى تضليل معارفنا وإفشال أهدافنا وعرقلتنا، حيث يجد–على سبيل المثال– في مجال الرياضة أن هناك تَنافُسًا معرفيًّا بين الناس فيما بينهم. من ثم، يحاول هؤلاء الناس المتنافسون التفوق علينا لتحقيق أهدافهم التي ينشدونها. ولم يقتصر الأمر على ذلك، حيث يوجد هناك من يَتعدّى ذلك، مثل المجرمين والإرهابيين، الذين يسعون إلى سرقة أموالنا أو حتى تهديد حياتنا، معتمدين في ذلك على القوة، وكثيرا ما يلجؤون إلى الخداع بدلا من العنف.

هذا يعني من وجهة نظرنا، أن "**فاليس**" يريد أن يؤكد على أن هؤلاء الخصوم المتنافسين المعرفيين يشبهون – مع الفارق بكل تأكيد– لاعبي كرة القدم الذين يُوهِمونَ خصومهم بأنهم سوف يتجهون بالكرة يسارا ثم ينطلقون يمينا، حيث يستخدمون هؤلاء الخصوم الحيلة لخداعنا. كما يسعون جاهدين للتدخل في معرفتنا بالعالم من أجل أن يَدفعونا لاتخاذ قرارات تصب في مصلحتهم، وهي قرارات– بكل تأكيد– ما كنا نتخذها لو كنا نمتلك كل الحقائق. أيضًا، يعني أن "**فاليس**" يرى أن الخصوم المعرفيين يظهرون في شتى مجالات الحياة من حولنا، حيث يخبرنا بأن بعض الساسة يكذبون علينا ليل نهار عبر شاشات التلفاز، وأن المحتالين يخدعوننا عبر الهواتف الذكية، وأن هناك أناسًا كثيرين يكذبون علينا في وجوهنا على نحو مباشر (Fallis, 2019b, p. 54).

والجدير بالذكر، أن الخصوم المعرفيين الذين يستخدمون الإنترنت لتضليلنا غالبًا ما يكونون أكثر دهاءً وخُبثًا؛ ذلك لأنهم يستهدفون أفرادًا من المحتمل أن يصدقوهم على نحو مباشر، كما أنهم يصممون هجومًا خصيصًا يستهدفون منه أشخاصًا بعينهم يريدون خداعهم وتضليلهم (Fallis, 2019b, p. 55).

ناهيك عن ذلك، يحاول هؤلاء الخصوم المعرفيّون تقليد هوية بعض المصادر الإلكترونية عبر الإنترنت، غير أن "**فاليس**" يؤكد على أنهم إذا نجح هؤلاء الخصوم المعرفيّون في تحقيق ذلك، فلن يستمروا طويلًا؛ ظنًّا منه بأن بعض المؤسسات المسؤولة عن المصادر الإلكترونية سوف تتحرك بأقصى سرعة لتصحيح الخطأ الذي تسبب فيه هؤلاء الخصوم المعرفيّون.

وتأكيدًا لذلك الزعم الذي يزعمه "**فاليس**"، نجده يضرب لنا مثالًا واقعيًا يشير من خلاله إلى أنه تم بالفعل، ذات مرة، اختراق حساب المغنية الأمريكية "**تايلور سويفت**" (Taylor Swift) من قبل القراصنة. ولكن، خلال بضع ساعات فقط، تم استعادة السيطرة على حسابها.

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أنه إذا كانت المغنية الأمريكية "**سويفت**" استطاعت حماية هويتها الرقمية بهذه السرعة الفائقة، فإن من باب أولى أن تتمكن المؤسسات الكبرى، مثل مؤسسة "**نيويورك تايمز**" – لا قدّر الله – في حال اختراق موقعها، أن تفعل أكثر بكثير مما فعلته المغنية الأمريكية (Fallis, 2019b, p. 60).

ومع ذلك، نجد أن "**فاليس**" يؤكد على أنه نظرًا لأن الإنترنت يعج بالخصوم المعرفيّين، ويريدون تضليل الناس بكافة الطرق وفي شتى مجالات الحياة، فمن الصعوبة بمكان أن نعرف نحن البشر ما إذا كانت معلومة ما – التي وردت في بريد إلكتروني أو على موقع ما على سبيل المثال – صحيحة أم لا، الأمر الذي يعني أنهم يمثلون مرضًا عضالًا يصعب التداوي والشفاء التام منه(Fallis, 2019b, p. 64).

الصورة الثالثة: اختراق المواقع الإلكترونية كأداة معرفية للتضليل: دور القراصنة وضعف الرقابة في نشر الأخبار الزائفة.

نلاحظ أن "**فاليس**" يؤكد على أن هناك الكثير من الناس، أو بالأحرى كما يود أن يُطلق عليهم مصطلح "**القراصنة**"، يتعمدون استخدام الإنترنت من أجل تضليل

الآخـرين. وتأكيـدًا لـذلك الـزعم الـذي يزعمـه، نجـده يُخبرنـا – علـى سـبيل المثـال لا الحصر– بأن القراصنة قد قاموا بإنشاء مواقع إلكترونية زائفة بغرض التلاعب بأسعار الأسهم في البورصة، واختراق بعض المواقع الإلكترونية لنشر أخبار زائفة، كما قاموا– كما سوف نرى لاحقًا– بتعديل بعض المقالات الموجودة على موقع "**ويكيبيديا**" بهدف التأثير على الرأي العام(Fallis, 2019b, p. 54).

هـذا يعنـي أنّنـا نجـد أن "**فـاليس**" يؤكّـد علـى وجـود بعـض المصـادر علـى الإنترنت، مثل موقعي "**نيويـورك تـايمز**" و"**ويبمـد**"، يمكن التحقّق من هويتهما الرقمية بشكلٍ موثوق تمامًا؛ وذلك لأن المؤسسات المسؤولة عن هذين الموقعين تمتلك الموارد والـدوافع الكافيـة لحمايـة هويتهمـا الرقميـة. بمعنـى أنـه إذا انتحـل القراصـنة شخصـيتهما الإلكترونية، فسرعان ما يُكتشف الأمر وتُتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وعلى الرغم من ذلك، نجد أن "**فاليس**" يؤكد تأكيدًا جازمًا على إمكانية تعرّض هذين الموقعين الإلكترونيين سالِفَي الذكر، وغيرهما، للاختراق من قِبل بعض الجهات المعادية لهما. فعلى سبيل المثال، قام بعض المخترقين بنشر أخبار زائفة على موقع "**نيويورك تايمز**"، وكذلك على حساب وكالة "**الأسوشيتد برس**" في "**تويتر**". فضلًا عن ذلك، يرى "**فاليس**" أن المخترقين قد قاموا بإنشاء مواقع وهمية تهتم – في المقام الأول – بانتحال مواقع إخبارية مرموقة مثل موقع "**بلومبرج**" **للخدمة الإخبارية**، على الرغم من أن المؤسسات المسؤولة عن هذا الموقع الإلكتروني وغيره من المواقع الأخرى تبذل قُصارى جهدها لحماية هويتها الرقمية وعلاقاتها التجارية، كما تسعى بحزم إلى تطبيق أنظمـة الأمـان التـي تجعـل مـن الصـعوبة بمكـان علـى أي شـخص أن يُقلِّـد هويتهـا الرقمية(Fallis, 2019b, p. 60).

كما نجد أن "**فاليس**" يجزم بأنه حتى بعض المواقع الموثوق فيها، والمفترض أنها تنشر للناس أخبارًا موثوقة، يمكن أن تتضمّن بعض المعلومات غير الدقيقة، والتي يمكن عدّها – من وجهة نظره – معلومات زائفة؛ ذلك لأنه يعتقد أنه من الممكن لأي

شخص أن يقوم بنشر أي خبر على الإنترنت دون رقابة تامة لكل ما قام الشخص بنشره. ولعل ما يؤكد صدق حديث "**فاليس**" هنا هو إشارته الدقيقة إلى أن هناك صحيفة تصدر من شيكاغو يُطلق عليها "**شيكاغو تريبيون**"، قد نشرت في إحدى المرات خبرًا صحفيًا خاطئًا بشأن الرئيسين اللذين كانا مرشحين للولايات المتحدة الأمريكية، مؤدّاه: أن الرئيس "**توماس إي. ديوي**" قد هزم "**هاري ترومان**" في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام ١٩٤٨م. أيضًا، يؤكد "**فاليس**" أنه في الآونة الأخيرة قد أفاد الصحفي "**دان رادير**" – عن طريق الخطأ – أن الصحفي "**جيمس برادي**"، الذي كان صحفيًا للبيت الأبيض، قد تُوفي مباشرة بعد أن أطلق عليه "**جون هينكلي**" النار، وتحديدًا عندما حاول "**هينكلي**"، حينما كان عمره خمسةً وعشرين عامًا وكان يُعاني من الذهان الحاد، اغتيال الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية "**رونالد ريغان**"(Fallis, 2004b, pp. 464–465).

بالتالي، ترتب على ذلك كمٌّ هائل من الأخبار الزائفة التي تسببت في تضليل الناس من ناحية، وجعل بعض المتخصصين في المعلومات يجدون صعوبة بالغة في التمييز بين الأخبار الزائفة وبين الأخبار غير الزائفة من ناحيةٍ أخرى.أضف إلى ذلك، أن "**فاليس**" يُخبرنا بأنه وجد صعوبة بالغة عندما شرع في تقديم تعريف واضح لمصطلح "**الأخبار الزائفة**"(Fake News) على نحوٍ شامل؛ من أجل فهم طبيعة الأخبار الزائفة بوصفها ظاهرة حقيقية موجودة في العالم، ولها تداعيات معرفية مهمة (Fallis & Others, 2019a, p. 4).

ولقد أرجع "**فاليس**" السبب في صعوبة التعريف الشامل لمصطلح "**الأخبار الزائفة**" إلى كون هذا المصطلح يُعد حديثًا نسبيًا إذا ما قورن ببعض المصطلحات الأخرى التي كانت محل اهتمام جُلّ الفلاسفة، مثل مصطلحي "**المعرفة**" و"**الكذب**" وغيرهما. كما وجد "**فاليس**" أن مصطلح "الأخبار الزائفة" قد خضع لعدد لا حصر له

من التغيرات بمرور الوقت، حيث كان يُستخدم هذا المصطلح ليشير إلى بعض المواقع والبرامج الإخبارية الساخرة، مثل برنامج "**ذا ديلي شو**" (The Daily Show) الذي كان يُحلّل الأخبار بطريقة حادة وساخرة – ولا سيما الأخبار السياسية والثقافية – وبرنامج "**ذا أونيون**" (The Onion) الذي كان يتمحور حول نشر مقالات ساخرة عن الأخبار الوطنية والدولية والمحلية، أكثر من استخدامه للإشارة إلى بعض المواقع الزائفة، مثل موقع "**دنفر جارديان الزائف**" (Denver Guardian). أيضًا، وجد أن بعض البشر – حتى يومنا هذا – يميلون إلى استخدام مصطلح "**الأخبار الزائفة**" بطرق مختلفة ومتعارضة في الوقت نفسه.

ناهيك عن ذلك، وجد "**فاليس**" أن الفيلسوف المعاصر "**روبرت تاليس**" (Robert B. Talisse)، الذي كان مهتمًا بفلسفة السياسة وتحديدًا بالديمقراطية، قد أكّد على أن مصطلح "**الأخبار الزائفة**" أصبح محلّ جدل من الناحية السياسية، لدرجة أنه وجد صعوبة بالغة في تحديد ما هو زائف وما هو غير زائف. وتأكيدًا لصدق الزعم الذي يطرحه "**فاليس**"، لاحظ أن "**تاليس**" يرى أن المتخصصين في المجال السياسي يختلفون فيما بينهم حول ما إذا كانت شبكة "**سي إن إن**" (CNN) تمثّل مصدرًا إخباريًا للأخبار الزائفة أم لا، الأمر الذي جعلهم يرون صعوبة في الاتفاق حول تقديم تعريف شامل لمصطلح "**الأخبار الزائفة**"، كما أشار إلى ذلك "**فاليس**" من قبل(Fallis & Others, 2019a, p. 3).

الصورة الرابعة والأخيرة: استغلال البنية المفتوحة للموسوعات الرقمية في نشر المعلومات الزائفة وتضليل المتلقين.

بداية، يخبرنا "**فاليس**" بأنه من الممكن أن تساعدنا الموسوعات الجيدة على اكتساب المعرفة بشكل فعال، نظرًا لما تتمتع به هذه الموسوعات من أهمية إبستمولوجية بصفة عامة من ناحية. كما ينظر إليها على أنها عمل جماعي، مثلها في ذلك مثل أي عمل جماعي كالكتب والصحف، حيث يتم تناقل المعلومات الموجودة فيها من فرد إلى

آخر بحيث تصل المعلومات إلى أكثر من فرد من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك، تراءى لـ "**فاليس**" أنه من النادر أن يكون مصدر المعلومات المتاحة في الموسوعة فردًا واحدًا، وإنما عدة أفراد(Fallis, 2008, pp. 1663–1664). وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يزعمه "**فاليس**"، نجده ينظر–على سبيل المثال– إلى موسوعة "**ويكيبيديا**"، جريًا على ما أكده الصحفي الأمريكي الذي يعمل رئيسًا لتحرير مجلة **وايرد** (Wired) "**كريس أندرسون**" (Chris Anderson)، على أنها موسوعة مفتوحة للجميع، تضم إسهامات المستخدمين من الهواة والمحررين، ولا يمكن اعتبارها ببساطة مجلة تتصف بالفوضوية.

يشير ذلك إلى أن "**فاليس**" يؤكد أنه، على الرغم من المخاوف الإبستمولوجية المشروعة بشأن مصداقية موسوعة "**الويكيبيديا**"، إلا أنه يرى أن الأدلة التجريبية تُظهِر أن "**الويكيبيديا**" ليست جميعها غير موثوقة كما يظن بعض الناس. وحرصًا من "**فاليس**" على تأكيد صدق حديثه، نجده يضرب مثالًا واقعيًا، يُخبرنا من خلاله أن بعض الباحثين قد قاموا باختبار (Tested) موسوعة "**الويكيبيديا**"، وذلك عن طريق إدراج بعض الأخطاء المعقولة، وانتظروا ليروا كم من الوقت تستغرقه لتصحيح تلك الأخطاء. فتوصّلوا إلى أنه عادةً ما يتم تصحيح تلك الأخطاء في دقائق معدودة. كما وجد هؤلاء الباحثون أن هناك بعض الخبراء المهتمين بموسوعة "**الويكيبيديا**"، قد قاموا بإجراء مقارنات عمياء بين المقالات الموجودة على موسوعة ويكيبيديا، والمقالات الموجودة على بعض الموسوعات التقليدية الأخرى، فتوصّلوا من خلال المقارنات إلى أن موسوعة "**ويكيبيديا**" كانت أقل موثوقية إلى حدٍّ ما من موسوعة "**بريتانيكا**" (Britannica).

ولم يتوقف "**فاليس**" عند هذا الحد، حيث راح يؤكد على أن مجلة "**نيتشر**" (Nature) قد قامت بإجراء دراسة علمية حول بعض الموضوعات العلمية التي تقدمها موسوعة "**ويكيبيديا**" للناس، فتوصّلت هذه المجلة إلى مجموعة من النتائج المتفاوتة؛ إذ

كانت بعض المقالات دقيقة وموثوقة، بينما كانت أخرى أقل دقة، خصوصًا عندما كان الأمر يتعلق بموضوعات أخرى غير الموضوعات العلمية. أيضًا، يؤكّد "فاليس" أنّه عندما شرع في إجراء مقارنة عمياء بين موسوعة "**ويكيبيديا**" وموسوعة **بريتانيكا** فيما يتعلّق بمجموعة من المقالات الصغيرة الخاصة بالموضوعات الفلسفية، وُجد أن بعض الفلاسفة، أمثال "**بي. دي. ماغنوس**" (P. D. Magnus)، قد أشاروا إلى أن المقالات الموجودة على موسوعة "**ويكيبيديا**" تختلف وتتنوّع في جودتها، وهو ما نقرّه نحن الباحثَين ونعدّه دالًا على التفاوت في مستوى الإسهامات المعرفية داخل الموسوعات المفتوحة.

كما وُجد "**فاليس**" أن "**جورج براجز**" (George Bragues)، الذي قام بإجراء تقييم للموضوعات الموجودة على موسوعة "**ويكيبيديا**" والتي تتعلّق بسبعة من كبار الفلاسفة المؤثرين على الساحة الفلسفية آنذاك، قد توصّل إلى نفس النتيجة التي توصّل إليها "**ماغنوس**" من قبل، وأنه حتى بالنسبة للموضوعات غير العلمية الموجودة على موسوعة "**ويكيبيديا**"، قد تبدو وكأنها تتصف بالمصداقية، خصوصًا إذا ما تمّت مقارنتها ببعض الموسوعات الأخرى مثل موسوعة "**بريتانيكا**". مما يدل في حقيقة الأمر أن "**براجز**" لم يكن قادرًا على اكتشاف أي أخطاء واضحة في موسوعة ويكيبيديا، وحتى لو وُجدت بعض الأخطاء، فسوف تكون أخطاء ناتجة عن الإغفال أكثر من كونها أخطاء مقصودة (Fallis, 2011, p. 302).

نستنتج مما سبق أن "**فاليس**" يريد أن يؤكد، حتى ولو على نحوٍ ضمني، على تمتع بعض الموسوعات، وتحديدًا موسوعة "**ويكيبيديا**"، بهدف إبستمولوجي يجعلها مشروعًا معرفيًا ناجحًا أو غير ناجح تبعًا لاختلاف وجهات الباحثين حولها. وكذلك على كونها مشروعًا لموسوعة جيّدة، كما أنّها قد تنجح في بناء مجتمع إلكتروني بكل بساطة. ناهيكَ عن ذلك، يمكن لموسوعة "**ويكيبيديا**" أن تقدم فوائد معرفية عظيمة

للقارئ، وتتمثّل هذه الفوائد في أنها تسمح لأيّ شخص بأن يقوم بإنشاء وتعديل المحتوى المعلوماتي، الأمر الذي يتسبب في جعلها موسوعة جيّدة تحوي ملايين المقالات بمختلف لغات العالم. أضف إلى ذلك، ونظرًا لكونها موسوعة مجانية ويَسْهُل الوصول إليها من قبل أيّ شخص، فقد أصبحت الآن واحدة من أفضل عشرة مواقع على الإنترنت، إلى جانب "**جوجل**"، و"**ياهو**"، و"**يوتيوب**"، و"**ماي سبيس**". كما أصبحت من أكثر الموسوعات التي تقوم على مساهمات المستخدمين في بناء المحتوى بشكلٍ يجعلها تتشابه مع موقع "**إيباي**" الذي يقوم بتجميع السلع المعروضة من مستخدمين مختلفين للبيع والشراء، مما يجعله أشبه بنقطة تجميع لمصادر متنوعة (Fallis, 2011, p. 298).

وعلى الرغم من إقرار "**فاليس**" بالأهمية المعرفية لبعض الموسوعات، وتحديدًا موسوعة "**ويكيبيديا**"، كما أسلفنا، إلا أننا نجدُه يعلن على نحوٍ صريح، مؤكدًا عدم قابلية المعلومات التي تقدمها موسوعة **ويكيبيديا** للتحقق، الأمر الذي جعله ينظر إلى بعض المعلومات التي تقدمها موسوعة "**ويكيبيديا**" بوصفها معلومات غير دقيقة (Fallis, 2011, p. 304).

لذا اهتم "**فاليس**" بالبحث عن الأسباب وراء ذلك، فتوصّل إلى أن هناك عدة أسباب ساهمت في حدوث هذا الإشكال، وهي على النحو التالي: يكمن السبب الأول في أنه، نظرًا لأن أيّ شخص يمكنه المساهمة في موسوعة "**ويكيبيديا**"، فإن العديد من الأشخاص المساهمين في الموسوعة قد لا يتمتعون بالخبرة الكافية في الموضوعات التي يكتبون عنها. ونتيجة لذلك، فإن هؤلاء الأشخاص قد يقومون بإضافة معلومات غير دقيقة إلى الموسوعة عن غير قصد. أضف إلى ذلك، أنهم قد يقومون بحذف معلومات دقيقة عن غير قصد. وبالتالي، سوف تصبح موسوعة "**ويكيبيديا**" موقعًا يحوي بعض المعلومات المضللة لا محالة.

والجدير بالذكر أن مشكلة عدم دقة المعلومات في موسوعة "**ويكيبيديا**" لا ترتبط فقط بسماحها لغير المتخصصين بالمساهمة، بل في كونها تبدو، في نظر بعض الخبراء، معادية للفكر ومثبطة لمشاركة ذوي المعرفة الموثوقة. فعلى سبيل المثال، نادرًا ما يحظى هؤلاء الخبراء بالاحترام من المساهمين الآخرين، مما يضطرهم إلى الدخول في جدال لإثبات آرائهم بدل الاعتماد على مكانتهم العلمية، وهو ما يدفع كثيرين منهم إلى العزوف عن بذل الجهد في إنتاج محتوى قد يُلغى لاحقًا بيد أشخاص غير مؤهلين أو متحيزين. ناهيك عن ذلك، فإن بعض الأكاديميين وغيرهم من صُنّاع المعرفة يتطلعون عادةً إلى التقدير على أعمالهم، غير أن طبيعة "**ويكيبيديا**" القائمة على مساهمات جماعية من محررين ومؤلفين – في الغالب مجهولي الهوية – تجعل من الصعب نسبة أي عمل إلى صاحبه، الأمر الذي يثني الكثيرين عن المشاركة الفعّالة.

أما السبب الثاني والمهم من وجهة نظرنا، فيتمثل في أنه، نظرًا لأن أي شخص يمكنه المساهمة في موسوعة "**ويكيبيديا**"، فمن الممكن أن يقوم بعض هؤلاء المساهمين بخداع القراء الذين يهتمون بزيارة موسوعة "**ويكيبيديا**"، وكذلك تضليلهم عمدًا. فعلى سبيل المثال، قام بعض المساهمين بتعديل مقال قد كتبه الصحفي "**جون سيجنثاير**" (John Siegenthaler)، وذلك بهدف توريطه في عملية اغتيال "**جون كينيدي**" (John Kennedy)، وقد ظلت هذه المعلومات غير الدقيقة التي تم تعديلها موجودة على موقع ويكيبيديا لأكثر من أربعة شهور كاملة. كما توجد حالة أخرى، حيث تم احتجاز "**تانر أكام**" (Taner Akcam)، الأستاذ بجامعة **مينيسوتا**، على الحدود الكندية؛ بسبب أن المقالة التي قام بإدخالها على موسوعة ويكيبيديا قد تم تغييرها من قبل مساهمين آخرين، ليظهروه أمام الآخرين على أنه إرهابي. أيضًا، سوف نكون أكثر قلقًا عندما نعلم أن هناك شخصيات بارزة– مثل أعضاء الكونغرس– ومنظمات كبيرة أخرى، قد تم ضبطهم وهم يغيرون ويعدّلون مقالاتهم الخاصة على موقع ويكيبيديا. وحتى إن لم تكن لديهم نية واضحة للتضليل، فإنه لا يزال هناك احتمال كبير جدًّا

لإدخالهم معلومات غير دقيقة نتيجة لتحيزهم المتعمد أو غير المتعمد. وبالتالي، يمكن أن يوجد قدر هائل من المعلومات المضللة على موقع **ويكيبيديا**.

ويتمثل السبب الأخير في اعتقاد "**فاليس**" الراسخ بوجود فئة من المعلومات غير الدقيقة التي توجد على موقع **ويكيبيديا**، والتي قد تكون سببًا رئيسًا في شعور الناس بالقلق الدائم بشأن موثوقية المعلومات الموجودة على الموقع؛ ذلك لأنه يعتقد أن هذه المعلومات غير الدقيقة يمكن أن تضلّل الناس، كما تؤدي في أغلب الأحيان إلى أضرار معرفية جسيمة لا حصر لها (Fallis, 2011, pp. 300–301).

بهذا نكون قد انتهينا من عرض صور التضليل المعلوماتي كما قدّمها "**فاليس**"، مع إقرارنا بوجود صور أخرى لا حصر لها، غير أننا ركّزنا على جوانبها السلبية للكشف عن ملامح التضليل وفقًا لرؤيته، مع إدراك أن بعضها قد يُستغل إيجابيًا لخدمة المعرفة. وانطلاقًا من هذا العرض، يصبح من الضروري الانتقال إلى تناول الأثر الإبستمولوجي السلبي للتضليل المعلوماتي، أي تحليل التهديدات المعرفية التي يطرحها "**فاليس**".

المحور الثالث: الأثر الإبستمولوجي للتضليل المعلوماتي: تحليل لتهديداته المعرفية، وانعكاساته على صوره وتطبيقاته في الفضاء المعلوماتي، من منظور "فاليس".

عند حديثنا عن الأثر الذي يحدثه التضليل المعلوماتي، نتذكر ما كان يردده "**فلوريـدي**" في كتبه عن فلسفة المعلومات، حيث رأى أن البشر يملكون حياة رقمية خاصة تُعد أعز ما يملكون، لكنها باتت أصعب حماية في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا (فلوريدي، ٢٠١٧، ص ١٣٦). ومع تسارع التقدم العلمي وصعود تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت هذه الحياة الرقمية نفسها عرضة لاختراق الخصوصية واستغلال البيانات لأغراض موجهة، الأمر الذي فاقم من المشكلات الأخلاقية المعاصرة. واليوم، تواجه الخصوصية الرقمية مدًّا جارفًا من خوارزميات الذكاء الاصطناعي المتعطشة للبيانات، الساعية إلى جمع أكبر قدر منها، مما يجعل الإنسان مكشوفًا لانتهاكات واسعة النطاق (ساغي وآخرون، ٢٠٢٤، ص ٥٤٢).

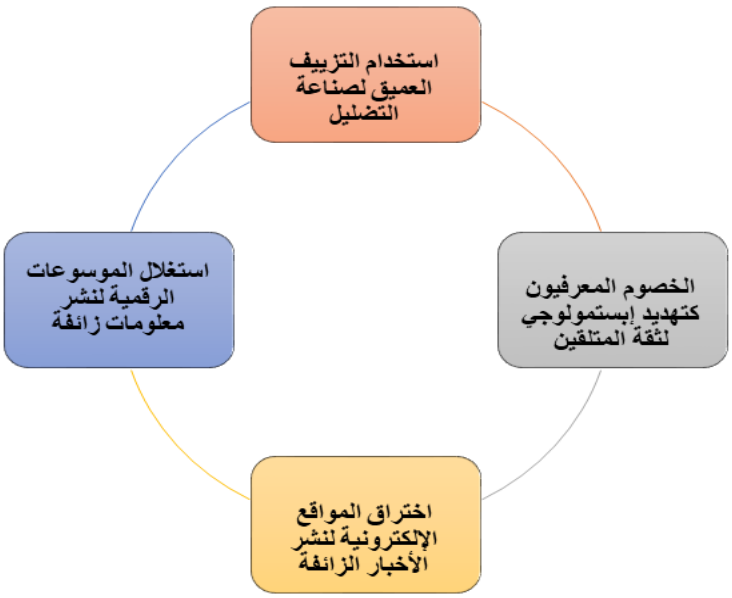

شكل رقم (٤): يوضّح التهديدات الإبستمولوجية للتضليل المعرفي في الفضاء المعلوماتي.

وعلى أية حال، فعندما ننظر إلى صور التضليل المعلوماتي، وتحديدًا الصورة الأولى منه، تلك التي كانت تتضمن مخاطر "**التزييف العميق**" التي يتسبب فيها البعض، نجد أن المخاطر المعرفية الجسيمة تتمثل في أن هناك بعض الجهات أو الأفراد يميلون إلى توظيف تقنية التزييف العميق من أجل صناعة بعض الفيديوهات الزائفة بهدف تضليل الناس عمدًا. كما نجد أن الأثر الذي يحدثه هذا التزييف يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد تحريف المعلومات؛ إذ يتغلغل في بنية المعرفة نفسها، ويهدد الأسس التي يرتكز عليها فهمنا للعالم المحيط بنا. ولا يتوقف هذا التأثير عند الحد الظاهر للمحتوى المزيف، بل يصل إلى جوهر الحقائق ويؤثر في طريقة تكوينها وفهمها. من ثم، وجدنا "**فاليس**" يهتم اهتمامًا بالغًا بتوضيح أن مقاطع التزييف العميق تمثل تهديدًا إبستمولوجيًا للمعرفة، الأمر الذي جعله يؤكد على أن انتشار مقاطع الفيديو الزائفة سوف يقلل من كمية المعلومات الصحيحة والدقيقة التي يمكن أن تنقلها الفيديوهات الحقيقية للمشاهدين (Fallis, 2020, p. 624).

أيضًا، اهتم "**فاليس**" بإيضاح أن بعض مقاطع الفيديو الزائفة قد لا تأتي من جهات مشبوهة فقط، بل يمكن إنتاجها وترويجها من قبل بعض المنظمات السياسية التي تتمتع بالشرعية. وتأكيدًا لصدق الزعم الذي يطرحه، نجده يضرب مثالًا واقعيًا يخبرنا من خلاله أن **اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي الأمريكي** لم ترفض استخدام مقاطع التزييف العميق، الأمر الذي جعل الناس يشعرون بالقلق التام بشأن الشرعية السياسية لهذه اللجنة سالفة الذكر. كما نجده يوجه انتباهنا إلى أنه عندما يصبح "**الخداع**" قاعدة، لن يوجد شخص يثق في شخص آخر، كما سوف نجد أنفسنا في وضع معرفي كارثي. بمعنى أننا لا نعتمد على صحة المعلومة وحدها، بل على ما يعتقده الآخرون أيضًا، مما يولّد ضغطًا اجتماعيًا يدفع بعض الناس لتصديق ما يُقال لهم أو ما يُعرض من فيديوهات زائفة، بل وقد يدينون شخصيات سياسية أُعلن عن فسادها علنًا رغم غياب أي قناعة شخصية لديهم بذلك(Fallis, 2020, p. 625).

وحتى لا يُقال عنه إنه يتحامل على تقنية التزييف العميق ويحارب التكنولوجيا، نجده يؤكد أن معظم وسائل الإعلام والمدونات المختلفة قد أثارت بشكل مباشر وصريح التهديدات والمخاوف المعرفية الناجمة عن انتشار مقاطع التزييف العميق، كما عبرت عن أن انتشار هذه المقاطع سوف يترتب عليه "**كارثة معلوماتية**" بلا شك، أو بالأحرى القضاء على المعرفة ونهايتها؛ نظرًا لصعوبة التفرقة بين المقاطع الحقيقية والمقاطع الوهمية إلى حد كبير.

ولم يتوقف "**فاليس**" عند هذا الحد، حيث نجده يشير إلى أن هناك عددًا لا بأس به من الفلاسفة قد شعروا بهذه المخاطر الكارثية. لعل من أبرز هؤلاء الفلاسفة، على سبيل المثال لا الحصر، "**لوشيانو فلوريدي**" (Luciano Floridi)، "**ديبورا جونسون**" (Deborah Johnson)، "**ريجينا ريني**" (Regina Rimi)، و "**مايكل لابوسيير**" (Michael Labossière)، كما حذروا من خطورة انتشار مقاطع الفيديوهات الزائفة. فها هو – على سبيل المثال – "**فلوريدي**" يقول: "هل ما نشاهده من مقاطع فيديو هو حقيقي؟ وهل هذا هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقول كل ما يُقال في الفيديو الذي نراه؟" (Fallis, 2020, p. 624).

وعلى أية حال، تتمثل خطورة التزييف العميق في أنّ بعض مقاطعه قد تحجب عن الناس إمكانية اكتساب معرفة صحيحة ودقيقة، خصوصًا حين يفتقرون إلى مصادر موثوقة للتحقق من معلوماتهم. وفي الغالب، لا يجد الأفراد هذه المصادر بسهولة، بينما تتاح أمامهم الفيديوهات الزائفة بيسر، فيلجؤون إلى إدراكهم البصري المباشر، وهو لا يكفي دائمًا لأنهم لا يستطيعون التواجد في كل مكان وزمان للتحقق بأنفسهم. وإلى جانب ذلك، فإن التزييف العميق يجعل مقاطع الفيديو تحمل قدرًا محدودًا من المعلومات، خصوصًا ما يتعلق بالأدلة والشواهد المرتبطة بالوقائع المتنازع عليها، مما يضعف قدرة الأفراد على إثبات أو نفي ما يُعرض عليهم. وبناءً على ذلك، فإن مقاطع الفيديو الناتجة عن التزييف العميق لا تقدّم سوى قدر ضئيل من المعلومات

حول الأحداث التي يُراد تصويرها وتمثيلها (Fallis, 2020, pp. 626-627). وتأكيدًا لصدق الزعم الذي يطرحه "**فاليس**"، يؤكد أن بعض البشر يلجؤون إلى تقنيات مثل التلاعب بالصور والفيديوهات وغيرها لإضعاف قدرة الآخرين على اكتساب المعرفة، عبر إخضاعهم للفيديوهات الزائفة التي تحجب الحقيقة. وتسهم هذه الأساليب في إنتاج معتقدات خاطئة أو غير مبررة، بل وتمنع تكوين معتقدات صحيحة، وهو ما يجعلها تهديدًا معرفيًا بالغ الخطورة (Fallis, 2020, pp. 635-636).

كما يتمثل التهديد المعرفي للتزييف العميق في أن مقاطع الفيديو الزائفة قد تدفع بعض الناس إلى تبني معتقدات مغلوطة باعتبارها وقائع حقيقية، مما يؤدي إلى عواقب معرفية خطيرة. وتأكيدًا لذلك، يورد "فاليس" مثالًا أورده الباحثان روبرت تشيسني (Robert Chesney) ودانييل كيتس سيترون (Danielle Keats Citron)، إذ يفترضان ظهور فيديو مزيف لـ "جنرال أمريكي" في "أفغانستان" يحرق نسخة من القرآن الكريم، وهو ما قد يثير ردود فعل عنيفة رغم زيفه، وبالمثل فإن نشر فيديو مزيف لـ "سياسي معروف" يعترف فيه بالفساد قبل الانتخابات مثلًا بـ ٢٤ ساعة بالكمال والتمام، قد لا يتيح للناس وقتًا كافيًا للتحقق من صحته، فيصدقونه سريعًا وينتشر "كانتشار النار في الهشيم" (Fallis, 2020, p.625).

والجدير بالذكر أن خطورة التهديد المعرفي للتزييف العميق لا تكمن فقط في ميل الناس إلى تصديق الفيديوهات الزائفة، بل في أن حتى مشاهدة فيديو حقيقي قد لا تُعد معرفة بالمعنى الفلسفي؛ ذلك لأن الوسيلة نفسها لم تعد موثوقة بما يكفي. ويرى "**فاليس**" أن انتشار هذه المقاطع جعل الناس يشكّون في مصداقية الفيديوهات عمومًا، ويصعب عليهم الاعتماد عليها كمصدر للمعرفة. ولتوضيح ذلك، يذكر مثالًا لشخص يشاهد مقطعًا حقيقيًا لسياسي يتلقى رشوة ويعتقد بفساده، ومع ذلك لا يُعد هذا اعتقادًا معرفيًا بسبب الشك الدائم في الوسيلة (Fallis, 2020, p.625).

ناهيك عن ذلك، يمكن أن تؤدي مقاطع التزييف العميق إلى زعزعة الأسس التي تقوم عليها المعتقدات الصحيحة ومنع بعض الناس من الوصول إلى الحقيقة، إذ إن انتشار الفيديوهات الزائفة يجعلهم أقل ميلًا لتصديق ما يرونه، حتى لو كان حقيقيًا. ومع مرور الوقت، يفقد الناس ثقتهم حتى في المقاطع الأصلية الصادرة عن جهات موثوقة، وهو ما يفضي إلى تدهور الثقة في وسائل الإعلام المشروعة. وعلى هذا الأساس، رأى "فاليس" أن هذه المقاطع الزائفة، شأنها شأن بعض الحملات الدعائية، تسعى إلى نشر الشك وغرس الحيرة. وتأكيدًا لذلك، استشهد بالمؤرخين الأمريكيين نعومي أوريسكس (Naomi Oreskes) وإريك إم. كونواي (Erik M. Conway) اللذين أوضحا أن نشر الشك يُعد أداة إبستمولوجية تهدف إلى تقويض الحقيقة وإضعاف الثقة بالمعرفة العلمية والإعلامية (Fallis, 2020, p.625).

وبعد أن عرضنا الصورة الأولى للتضليل المعلوماتي المتمثلة في أثر التزييف العميق على المعرفة والثقة بالمعلومات، نتناول الآن الصورة الثانية وهي الخصوم المعرفيون الذين ينشطون عبر الإنترنت. فهؤلاء يسعون بكل ما أوتوا من قوة إلى تضليل معارف الناس وتعميق الشكوك وتقويض الثقة في مصادر المعرفة، حيث يخبرنا "**فاليس**" أنه عندما يتم تضليل معارف الناس وخداعهم، فإنهم قد يتعرضون لأضرار جسيمة بخلاف الأضرار المعرفية، ولعل من أبرزها الأضرار المتعلقة بأموالهم وممتلكاتهم وصحتهم، على حد وصفه. بالإضافة إلى ذلك، يصبحون متشككين للغاية نتيجة لقلقهم من التعرض للتضليل المعلوماتي، لدرجة أنهم يميلون إلى عدم تصديق المعلومات الدقيقة التي من المفترض أن يصدقوها لما قد تترتب عليها من فوائد ومنافع عظيمة بالنسبة لهم. وهذا إذا دل على شيء، فإنما يدل على أن المخاطر الناجمة عن تضليل معارف الناس ليست مخاطر معرفية فحسب، بل مخاطر تتعلق بجميع مناحي حياتهم، بكل ما في الكلمة من معنى" (Fallis, 2004b, p. 465).

أيضًا، تراءى لـ "**فاليس**" أنه من الممكن أن يترتب على تضليل البشر بمعلومات غير دقيقة ومضللة خطأ أخلاقي بالغ الخطورة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخصوم المعرفيين الذين يميلون إلى نشر وترويج أشكال مختلفة من المعلومات المضللة، سواء كان ذلك عن قصد منهم أو من غير قصدوتأكيدًا لهذا الزعم الذي يطرحه "**فاليس**"، نجده يضرب مثالًا واقعيًا يوضح أن الخصوم المعرفيين قد يكونون مذنبين حتى من دون قصد، كأن ينصحوا الأهالي بإعطاء الأطفال الأسبرين عند الحمى أو يُهملوا تحذيرهم من خطورته، مما قد يعرّض الأطفال لمخاطر صحية خطيرة. غير أنّ الخطر يزداد حين يتعمّد هؤلاء نشر المعلومات المضللة وترويجها، إذ تتحول إلى تهديدات معرفية خطيرة ذات طابع أخلاقي بحت (Fallis, 2016, p.343).

كما يؤثر المحتوى المعلوماتي المضلل على الناس لدرجة أنه يمنعهم من تمثيل مصالحهم بشكل فعال. الأمر الذي جعل "**فاليس**"، كما سوف نرى لاحقًا، يحث الناس على ضرورة محاربة هذا المحتوى المعلوماتي المضلل، وأن يتكيفوا مع أفضل الأدوات والنظريات التي تمكنهم من ملاحقة ذلك المحتوى المضلل. كما شدد على أهمية أن يكونوا على دراية تامة بالجوانب الاجتماعية للمعرفة وتشكيل المعتقدات. وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على حرصه على إبراز دور الإبستمولوجيا الاجتماعية في محاربة التضليل المعلوماتي، لاقتناعه بأنها قادرة على تقديم فوائد كبيرة لحماية المحتوى المعلوماتي من التلاعب (Connor & others, 2024).

ولم يتوقف "**فاليس**" عند هذا الحد، بل يؤكّد أن ممارسات بعض الخصوم المعرفيين قد تحرم الناس من حماية خصوصيتهم وتثير فيهم القلق عند استخدام خدمات المعلومات الإلكترونية، بما في ذلك المكتبات. إذ قد يظن البعض أن أنشطتهم المعرفية خاضعة للمراقبة، فيتجنبون البحث بحرية عمّا يحتاجون إليه. ولتوضيح ذلك، يذكر مثالًا لشخص يخشى تسرب بيانات استخدامه لمصدر معلوماتي إلى مكتب

التحقيقات الفيدرالي (FBI)، فيقرر الامتناع عن استخدامه أو حتى زيارته من الأساس، فيفقد بذلك فرصة الوصول إلى المعرفة ويظل واقعًا في دائرة التضليل المعلوماتي (Fallis, 2006, p.505).

يُضاف إلى ذلك أن بعض الناس قد يعجزون عن إثبات هوياتهم المعرفية على الإنترنت، وهو ما يفتح المجال أمام الخصوم المعرفيين للسيطرة على تدفق المعلومات وزرع الشكوك أو تحريف الحقائق. وحتى إذا تمكنوا من إثبات هويتهم المعرفية، فإنهم يواجهون ثلاث مشكلات رئيسة: أولها صعوبة اختيار أو تأمين معلومات سرية قوية، مما يجعل كلمات المرور أو أسئلة الأمان سهلة التنبؤ بها والوصول إليها. وثانيها اضطرارهم إلى مشاركة معلوماتهم مع أطراف أخرى كالبنوك، مما يتيح للخصوم التنصت على الاتصالات الإلكترونية للحصول عليها. أما ثالثها فيتمثل في محاولات الخصوم اختراق الأجهزة أو انتحال صفة موظفي البنوك لسرقة البيانات. وبأي وسيلة حصلوا عليها، فإنهم قادرون على انتحال هوية أصحابها تمامًا (Fallis, 2019b, p.61).

وعند الانتقال إلى الصورة الثالثة من صور التضليل المعلوماتي، والمتمثلة في قيام القراصنة باختراق المواقع الإلكترونية لنشر الأخبار الزائفة، يرى "**فاليس**" أننا نواجه مشكلة معرفية كبرى عند محاولة الوصول إلى المعرفة. فعملية التحقق من المعلومات الدقيقة باتت بالغة الصعوبة، ولا سيما عبر الإنترنت، حيث يمكن لأي شخص نشر ما يشاء تقريبًا، مما يؤدي إلى تدفق كم هائل من المعلومات غير الموثوقة. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب على الناس التمييز بين المعلومات الصحيحة والأخبار المضللة بكل ما للكلمة من معنى (Fallis, 2000, p.306).

كما يرى "**فاليس**" أن الأخبار الزائفة تشكّل خطرًا يماثل العملة الزائفة، إذ قد تخدع الناس مباشرة بجعلهم يظنون أن ما يقرؤونه حقيقي. فالمواقع التي تروّج لهذه

الأخبار قادرة على تضليل أعداد كبيرة من الأفراد حتى يصدّقوا ما يُنشر عليها، وغالبًا ما يكون هدف مروّجيها إمّا تضليل الآخرين أو جني المال من نشرها عبر الإنترنت، وفي كلتا الحالتين، يميل الأشخاص إلى نشر أخبار وقصص كاذبة ومضللة من أجل خداع غيرهم (Fallis & others, 2019a, pp.11–12).

وتكمن الخطورة الحقيقية – كما يوضح "**فاليس**" – في أنّ ازدياد انتشار الأخبار الزائفة سوف يقلّل من قيمة الأخبار الحقيقية، ويجعل الناس أكثر شكًّا في مصداقية وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك، يفقدون القدرة على الوثوق بالمعلومات الواردة من معظم المصادر الإخبارية لكثرة ما يتعرضون له من أخبار مضللة ليلًا ونهارًا (Fallis & others, 2019a, p.13).

كما يترتب على انتشار الأخبار الزائفة تباينٌ واضح بين الفلاسفة بشأن المخاطر المعرفية التي تكشف الفجوة بين ما يُعتقد أنه صحيح وما هو صحيح فعلًا. وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يطرحه "فاليس"، نجده يشير إلى أن "**هيوم**" كان يحرص أشد الحرص على تجنّب هذه المخاطر، مُرجّحًا السلامة المعرفية على المغامرة. وفي المقابل، كان "**وليم جيمس**" أكثر استعدادًا لتحمّلها، مفضّلًا اغتنام الفرص المعرفية ولو على حساب بعض المخاطر. كما يرى "**فاليس**" أن بعض الناس قد يُبدون تحفظًا شديدًا تجاه هذه المخاطر، فيتمسكون بثقتهم الحالية في المعلومات التي يعدّونها صحيحة بدلًا من اختبار ما قد يضعفها. ومع ذلك، يؤكد "**فاليس**" أن مثل هذا التحفظ قائم على أساس غير علمي تمامًا (Fallis, 2007a, p.218).

وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن المخاطر المعرفية قد تدفع بعض الأشخاص إلى التعارض بين هدفين: السعي للحصول على أكبر قدر من المعلومات الصادقة، وتجنّب الوقوع في الخطأ أو تقليل المعلومات الزائفة. وللأسف، يواجه هؤلاء صعوبة كبيرة في حل هذا التعارض (Fallis, 2007c, p.275).

والجدير بالذكر أن هذا التعارض لا يقتصر على تقييم الأفراد للمعلومات، بل يمتد إلى القرارات العملية المتعلقة بتنظيمها وحفظها. فعلى سبيل المثال، قد يواجه **أمين المكتبة** معضلة عند تقرير ما إذا كان يحتفظ بنسخة قديمة من دائرة معارف بعد شراء نسخة جديدة؛ إذ قد تؤدي المعلومات غير الدقيقة فيها إلى معتقدات زائفة، لكنها في الوقت نفسه قد تحتوي على معلومات مفيدة أو تحمل قيمة تاريخية تساعد على فهم ما كان يعتقده الناس وقت صدورها. ومن ثم، ينبغي عليه الموازنة بين حماية القرّاء من التضليل وتمكينهم من هذه الفوائد المعرفية (Fallis & others, 2009a, p.182; see also Fallis, 2006, p.501).

ولم يتوقف "**فاليس**" عند هذا الحد، حيث نجده يورد مثالًا آخر مشابهًا لحالة الموسوعة التي أشرنا إليها من قبل، ويتعلق بالطالب "**زكاري**" (Zachary)، تلميذ في مدرسة ابتدائية، عرضت قصته في برنامج تلفزيوني شهير بعنوان "**أسوار خشبية**" (Picket Fences). فقد قدّم "**زكاري**" تقريرًا مدرسيًا تضمّن محتوى عنصريًا ضد السود، مؤكدًا مثلًا أنهم أقل ذكاءً من البيض. لكن إدارة المدرسة اكتشفت لاحقًا أن تقريره منقول من طبعة قديمة من موسوعة في مكتبة المدرسة، مما أدى إلى نشر معلومات غير دقيقة وتشكيل معتقدات زائفة لدى زملائه. كما يرى "**فاليس**" أن "**زكاري**" لم يكن حالة استثنائية، إذ يمكن لأي شخص يعتمد على مصادر قديمة أو غير دقيقة أن يقع في الخطأ نفسه. وتأكيدًا لذلك، نجده يستشهد "**فاليس**" بتصريح لـ "**بيندرغراست**" (Pendergrast)، أمين مكتبة جامعية، الذي أوضح أن طلاب الجامعات قد يكونون سُذّجًا وغير مطّلعين بما يكفي، إذ يظنّون أن مجرد وجود الكتاب في المكتبة يعني أن ما يحتويه صحيح ودقيق (Fallis, 2006, p.501).

ووصولًا إلى الصورة الرابعة من صور التضليل المعلوماتي، والمتمثلة في استغلال البنية المفتوحة للموسوعات الرقمية، يؤكد "**فاليس**" أن موسوعة "**ويكيبيديا**" أثارت مخاوف واسعة بشأن جودة محتواها، من حيث الدقة والشمول والوضوح، نظرًا

لأنها تسمح لأي شخص بإنشاء أو تعديل المعلومات وتفتقر إلى آليات صارمة للتحقق منها. ويرى أن الاعتماد عليها أشبه بشخص أعمى يقود آخرين عميانًا نحو معلومات مضللة. كما يشير إلى أن ضعف بعض مقالاتها وسوء صياغتها وعدم استيفائها للموضوعات أثر سلبًا على قدرة الناس على اكتساب المعرفة، بل إن المعلومات غير الدقيقة فيها قادت إلى معتقدات خاطئة وجعلت الناس في وضع معرفي أسوأ. ونتيجة لذلك، عزف كثيرون عن اعتبارها مصدرًا موثوقًا، حتى إن قسم التاريخ في كلية "**ميدلبوري**" (Middlebury) حظر طلابه من الاستشهاد بها تمامًا (Fallis, 2011, pp.298–299).

تناولنا من قبل ظاهرة التضليل المعلوماتي كما تجلّت في فلسفة "**فاليس**"، بدءًا من مفاهيمها التأسيسية وأبرز تطبيقاتها، وصولًا إلى آثارها الإبستمولوجية على المعرفة. ومن هنا يتوجب علينا أن ننتقل إلى المحور الرابع، الذي يركّز على مناقشة معالجة "**فاليس**" لهذه الظاهرة من منظور معرفي، بهدف الحد من انتشارها المتزايد في فلسفة المعلومات.

المحور الرابع: استراتيجيات إبستمولوجية لمواجهة التضليل المعلوماتي:
معالجة معرفية من منظور "فاليس".

نهتم في هذا المحور بعرض بعض الاستراتيجيات الإبستمولوجية التي اقترحها "**فاليس**"، والتي عدّها من أبرز الاستراتيجيات التي يمكن أن تحد من ظاهرة التضليل المعلوماتي. وتتمثل الاستراتيجيات فيما يلي:

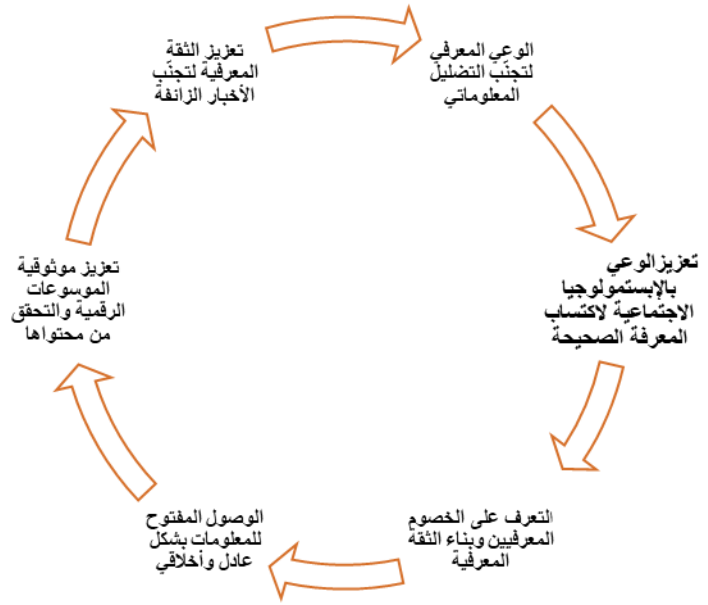

شكل رقم (٥): يوضّح الاستراتيجيات الإبستمولوجية لمواجهة التضليل المعلوماتي.

الاستراتيجية الأولى: الوعي المعرفي من أجل تجنب التضليل المعلوماتي وتعزيز جودة المعرفة.

لا شك أن الوعي المعرفي يتجسد في نشر المواد الثقافية المطبوعة والرقمية وتعميمها على المواطنين، وتشجيع النوادي والجمعيات والملتقيات الفكرية، ودعم المكتبات والدوريات والكتب وشبكة الإنترنت. كما يمتد ليشمل الفعاليات الثقافية والفنية مثل المسرح والسينما والمعارض، إضافةً إلى تعزيز تعلم اللغات الأجنبية في مختلف المراحل التعليمية (علي، ٢٠١٢، ص ٤٨٨).

لذا، يؤكد "**فاليس**" على الأهمية المعرفية لوعي الأفراد بأساليب التضليل، مبينًا أن هذا الوعي يحميهم من الوقوع ضحايا للتضليل المعلوماتي. كما يرى أن إدراكهم لطبيعة هذه الظاهرة ونطاقها، ومنها التضليل الإعلامي، سوف يسهّل عليهم البحث عن تقنيات للتعامل مع تهديداتها المعرفية الخطيرة (Fallis, 2014a, p.159).

الاستراتيجية الثانية: زيادة وعي الأفراد بالإبستمولوجيا الاجتماعية من أجل اكتساب المعرفة الصحيحة وتوزيعها بشكل عادل.

يخبرنا "**فاليس**" أن وعي الأفراد بـ **الإبستمولوجيا الاجتماعية** ضروري لاكتساب المعرفة الصحيحة، إذ تمكّنهم من فهم ماهية المعرفة وكيفية تحصيلها، محذرًا من أن الجهل بها يشكّل عائقًا أمام تحسين معلوماتهم (Fallis, 2006, p.476). ولم يتوقف "**فاليس**" عند هذا الحد، بل راح يؤكد الأهمية العظيمة التي تمثلها **الإبستمولوجيا الاجتماعية** في إدارة المعلومات، وفي كونها تؤدي حتمًا إلى تعزيز اكتساب المعرفة الصحيحة. كما شدد على أهميتها التطبيقية في تمكين الأفراد من الوصول إلى المعرفة السليمة، حيث ينظر "**فاليس**" إليها على أنها لم تعد تقتصر على التأمل الفلسفي النظري كما كان يظن بعض فلاسفة المعلومات من قبل، بل أصبحت تتمتع بأهمية تطبيقية فعالة تتمثل في مساعدتها لهؤلاء الأفراد على تقييم أنظمة وسياسات المعلومات، مما يسهل عليهم عملية الوصول إلى المعرفة الحقيقية (Fallis & others, 2009a, p. 175).

كما لاحظ "**فاليس**" أن الإبستمولوجيا الاجتماعية تسهم في التوزيع العادل للمعرفة إذا تمّت مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والإبستمولوجية معًا. ومن هذا المنطلق، يرى أن نظرية "**جون رولز**" في العدالة التوزيعية قد تساعد في سد الفجوة الرقمية أو اللامساواة المعرفية، بما يضمن حصول الأفراد الأقل حظًا على أكبر قدر ممكن من المعلومات (Fallis, 2004a, p.83).

لكي لا يُقال إنه الوحيد الذي يعلي من شأن الإبستمولوجيا الاجتماعية، راح "**فاليس**" يُخبرنا بأن جل العلماء المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات، أمثال "**مارجريت إيجان**" (Margaret Egan) و "**جيسي شيرا**" (Jesse Shera)، قد أكدوا قبل أكثر من خمسين عامًا على ضرورة ابتكار فرع جديد يضمن نجاح خدمات المكتبات في دعم اكتساب المعرفة. وقد أطلقوا على هذا الفرع اسم "**الإبستمولوجيا الاجتماعية**" ووصفوه بأنه يختص بتحليل وتوزيع الإنتاج المعرفي بالطريقة نفسها التي تُوزَّع وتُستخدم بها المنتجات المادية الأخرى (Fallis, 2002, p.1).

الاستراتيجية الثالثة: التعرف على الخصوم المعرفيين: بناء الثقة المعرفية والتمييز بين المعلومات الموثوقة والزائفة.

بدايةً، يرى "**فاليس**" أن أحد الخيارات لتجنّب خداع الخصوم المعرفيين على الإنترنت هو عدم تصديق أي معلومة منشورة، لكنه يعتبر هذا الخيار متطرفًا وغير عملي، مستشهدًا بقول "**وليم جيمس**" إن إنكار جميع المعلومات، حتى الصحيحة منها، يقود إلى موقف غير معقول ويغلق الباب أمام معرفة مفيدة. ومن ثم يؤكد "**فاليس**" أن الأفراد قادرون على تحصيل معرفة صحيحة عبر الإنترنت رغم محاولات التضليل، شرط وجود نظرية واضحة للتعرّف على الخصوم المعرفيين. وهذه نظرية إبستمولوجية تهتم بطبيعة المعرفة وكيفية تحصيلها، أطلق عليها "**فاليس**" مصطلح "**الإبستمولوجيا العدائية**[1]" (Adversarial Epistemology)، وهي بدورها تعنى بدراسة المعرفة

[1] هي فرع فرعي من الإبستمولوجيا الاجتماعية، يركز على تهديد الكاذبين والمخادعين، الذين عدّهم "فاليس" خصومًا معرفيين، وذلك لأنهم يتعمدون تشويش قدرتنا على اكتساب المعرفة الصحيحة. ويؤكد "فاليس" أن الفصلاسفة الكبار، أمثال ديكارت وهيوم وكانط، قد استخدموا هذا الفرع من الإبستمولوجيا الاجتماعية – ونقصد بذلك الإبستمولوجيا العدائية – ولكن بشكل تقليدي محض، أي أنهم كانوا يهتمون بمعالجة قضايا تتعلق بالخطأ والشك والخداع، ولكن بأسلوب تقليدي. أما في وقتنا الراهن، فقد ظهرت تقنيات خصامية أوسع تتجاوز ذلك، حيث ظهرت تقنيات متعددة، مثل:

في سياقات يوجد فيها من يسعى عمدًا إلى منع الأفراد من اكتساب المعرفة أو خداعهم وتضليلهم بشكل واضح (Fallis, 2019b, pp.55–56).

وتمثل " **الإبستمولوجيا العدائية** " مكانة بارزة عند "**فاليس**"، لأنها تمكن الأفراد من تجاوز الشك في هوية الطرف الذي يتعاملون معه على الإنترنت، أو بالأحرى الخصوم المعرفيين الذين يتلقون منهم المعلومات. ويتمكن الأفراد من ذلك من خلال بحثهم عن بعض المؤشرات (مثل الشهادات التي حصل عليها من مصادر موثوقة، وسمعته المعرفية، وغيرهما) التي تدل على موثوقية المعلومات التي يقدمها هذا الطرف من عدمها. وبهذا، يستطيع الأفراد تحديد هوية الطرف الذي يتعاملون معه واتخاذ قرارات معرفية أكثر ثقة وأمانًا.

كما تسهم "**الإبستمولوجيا العدائية** " في تمكين الأفراد من معرفة هوية الطرف الذي يتعاملون معه معرفيًا، وتمنحهم أداة قوية لتقييم مدى موثوقية ذلك الطرف. بمعنى أنه إذا استطاع الأفراد التأكد من أن هناك عدة رسائل قد وردت إليهم من مصدر واحد موثوق، فيجب عليهم مراجعة سجله السابق وتحليل ما قدمه لهم معرفيًا من قبل، لبناء صورة واضحة عن مدى مصداقية المعلومات التي يقدمها عبر الإنترنت، وأيضًا التأكد من أن المصادر الأخرى التي تؤيد هذا المصدر الموثوق ليست حسابات وهمية تم إنشاؤها للتلاعب بهم. (Fallis, 2019b, pp. 64-65).

ومن ناحية أخرى، يرى "**فاليس**" أنه حتى إذا تمكّن الخصوم المعرفيون من انتحال هوية أحد الأفراد، تبقى لهذا الفرد فرصة لإثبات هويته عبر الإنترنت. فمثلًا، يمكنه أن يبرهن لموظفي البنك أنه الشخص الحقيقي من خلال إدخال كلمة المرور أو

= المراوغة والتلاعب ، والهراء ، والدعاية، والأخبار الزائفة ، والتزييف العميق ، والتلاعب النفسي.كما ظهر بعض الفلاسفة، مثل" مكيافيلي"، و"نيسينباوم" (Nissenbaum)، يهتمون بمناقشة كيف يمكن لنا نحن أنفسنا أن نستخدم هذه التقنيات، وأن نصبح خصومًا معرفيين أكثر فاعلية (Fallis, 2025, p. 219).

الإجابة عن أسئلة أمنية شخصية، كاسم المدرسة الإعدادية أو اسم عائلة الأم قبل الزواج. وهكذا يقدّم معلومات سرية لا يعرفها سواه، مما يمكّن موظفي البنك من التحقق من هويته، ويجعل الخصوم عاجزين عن تقمّص شخصيته بشكل مقنع (Fallis, 2019b, p.61).

الاستراتيجية الرابعة: تعزيز الثقة المعرفية في مصادر المعلومات من أجل تجنب الأخبار الزائفة.

يخبرنا "**فاليس**" أن متخصصي المكتبات والمعلومات قد سعوا لتعزيز الثقة في المصادر من خلال مبادئ توجيهية تساعد الأفراد على تقييم المعلومات والتفريق بين المعلومات الصحيحة والمضللة. ومن أبرزها تحديد اسم المؤلف وتخصصه، خلو النصوص من الأخطاء الإملائية والنحوية، تحديث الموقع بانتظام، والاعتماد على مراجع موثوقة (Fallis, 2004b, pp.465–466).

ولعل من يدقق في المبادئ التي أكد عليها متخصصو المكتبات والمعلومات، يجد أنهم – كما يذكر "**فاليس**" – يرددون ما أكده "**هيوم**" بشأن ضرورة النظر إلى شخصية الشهود أو ناقلي الأخبار عند التحقق من المعلومات. وعلى أية حال، لم يكن الفلاسفة المنشغلون بفلسفة المعلومات بمنأى عن ذلك، حيث أشار الفيلسوف ومؤرخ العلم "جيرزي جيديمين" (Jerzy Giedymin) (١٩٢٥–١٩٩٣) إلى طريقتين رئيسيتين للحكم على موثوقية المصدر: أولًا، النظر فيما إذا كان المصدر قد قدّم معلومات دقيقة في الماضي، وهو ما يعزز الثقة بموثوقيته في الحاضر، وثانيًا، التساؤل عن وجود أي سبب يدعو للشك في دقة هذا المصدر في الموقف الحالي (Fallis, 2004b, pp.465–466).

أيضًا، نجد أن فاليس يؤكد على ما يسميه "**السجل الماضي لمصدر المعلومات**"، موضحًا أن الأفراد يمكنهم الاعتماد على هذا السجل لتحديد ما إذا كان المصدر قد قدم معلومات دقيقة في الماضي أم لا. وتأكيدًا لذلك، نجده يقدّم مثالًا

واقعيًا، إذ يوضح أنه إذا لم تكن طالبة ما تعرف ارتفاع برج "**إيفل**"، فهي على الأقل تعلم أنه يقع في "**باريس**". لذلك، إذا زعم موقع ما خطأً أن البرج في "**بروكسل**"، فلن تثق به حين يدّعي أن ارتفاعه ٣٠٠ متر (Fallis, 2004b, p.469).

كما يرى "**فاليس**"، إذا ركز الأشخاص على "**السمعة المعرفية لمصدر المعلومات**" لتحديد مدى موثوقيته أو عدم موثوقيته، فإنهم سوف يقررون ما إذا كانوا سوف يثقون في ذلك المصدر أم لا. وتأكيدًا لذلك، نجده يشير إلى أن الإرشادات المنشورة بشأن تقييم المعلومات عادةً ما توصي بذلك. ومن ثم، تراءى له أنه إذا استطاع هؤلاء الأشخاص تحديد ما إذا كان مصدر المعلومات يتمتع بسمعة جيدة من حيث الموثوقية، فسوف يتمكنون من التحقق من دقة المعلومات المالية الموجودة على موقع الويب الخاص بمجلة "**وول ستريت**" (Wall Street Website) أو موقع "**بلومبرغ**" على الويب (Bloomberg Website). أيضًا، يرى "**فاليس**" أنه حتى لو لم يكن مصدر المعلومات يتمتع بسمعة جيدة، فإن هناك طُرقًا أخرى يمكن من خلالها لهؤلاء الأشخاص أن يتحروا دقة المعلومات التي ينقلها الآخرون إليهم، منها سؤالهم عمّا إذا كان مصدر المعلومات يمتلك مؤهلات أو شهادات علمية مناسبة أم لا، كي يثقوا فيما يقوله لهم.

وهنا، يذكرنا "**فاليس**" بما ذكره "**جولدمان**"، الذي ذهب إلى القول إن المؤهلات أو الدرجات التعليمية هي إحدى الوسائل التي يستطيع من خلالها الخبراء أن يؤيدوا خبراء آخرين ويصدقوا شهاداتهم بشأن موضوع أو مسألة ما. فضلًا عن ذلك، يرى "**فاليس**" أن هؤلاء الأشخاص إذا ما نظروا إلى عدد مواقع الويب التي تنقل لهم المعلومات ذاتها، ومدى مصداقيتها وارتباطها بالموقع الذي توجد فيه المعلومات التي يريدون التحقق منها، فسوف يتمكنون من إنجاز ما يريدونه بكل سهولة ويسر. وهذا يشبه تمامًا عدد الاستشهادات التي يتم الاعتماد عليها كمؤشر على الجودة الأكاديمية لأي مجلة يُراد التحقق من مصدر المعلومات الوارد فيها (Fallis, 2004b, pp. 469–470).

ويخبرنا "**فاليس**" أيضًا بضرورة أن يكون هؤلاء الأشخاص على قدر من المعرفة بالمعلومات، حتى لو كان محدودًا؛ ذلك لأن هذا القدر، حتى لو كان ضئيلًا، سوف يمكنهم من عدم قبول أي معلومات قد يتشككون فيها. وتوضيحًا لذلك، نجده يشير –على سبيل المثال – إلى أنه إذا قام موقع ويب معين بتصوير ولاية "**مينيسوتا**" الأمريكية على أنها جنة استوائية، فينبغي عليهم الشك في هذا الموقع على الفور؛ ذلك لأن هذه الولاية لا تتصف بذلك مطلقًا (Fallis, 2004b, p.472).

الاستراتيجية الخامسة: تعزيز الوصول المفتوح إلى المعلومات دون قيود كاستراتيجية للحد من التضليل المعلوماتي وتحقيق العدالة المعرفية في إطار الضوابط الأخلاقية.

نلاحظ أن "**فاليس**" يرى أن الأشخاص قد يواجهون تحديًا إبستمولوجيًا في وصولهم إلى المعلومات، نظرًا لتقييد الوصول إليها، مما يتسبب في إعاقتهم عن اكتساب المعرفة بشكل تام. ومن هذا المنطلق، يذهب" **فاليس**" إلى القول بأن تقليل القيود يمكن أن يُعد مؤشرًا جيدًا على تمكّن هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى المعلومات من الناحية الإبستمولوجية البحتة. وتأكيدًا لذلك، راح يضرب مثالًا يشير من خلاله إلى أن المحافظة على خصوصية وسرية بعض المعلومات قد تحرم هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى معلومات قد تكون مفيدة لهم.

وعلى الرغم من ذلك، يرى "**فاليس**" أن جلّ السياسات المتعلقة بتقييد الوصول إلى المعلومات تقرّ بأن التقييد ذاته له فوائد إبستمولوجية لا حصر لها. وتأكيدًا لذلك، راح يضرب مثالًا يرى من خلاله أن المحافظة على خصوصية سجلات الإعارة في المكتبات قد تُعيق بعض الوكالات، مثل وكالة التحقيقات الفيدرالية، عن الحصول على معلومات تتعلق برواد المكتبات، في حين أنها تُعزز من قدرة رواد المكتبة على اكتساب المعرفة في الوقت نفسه ؛ إذ يرى "**فاليس**" أن عدم الحفاظ على خصوصية هذه السجلات قد يحول دون شعور رواد المكتبات بالحرية التامة في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها(Fallis, 2004c, p.104).

هذا يعني أن "**فاليس**" يريد أن يؤكد على الأهمية الإبستمولوجية **للملكية الفكرية**، ولا سيما تلك المتمثلة في حق ملكية المعلومات التي يبتكرها الأشخاص، حيث يرى أن الملكية الفكرية يمكن أن تحقق الربح من هذه المعلومات التي يبتكرها هؤلاء الأشخاص، لكونهم المصدر الحصري لها. كما تسهم السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية في تشجيع الأشخاص المبدعين على ابتكار معلومات جديدة تتعلق بقضايا مهمة. وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يطرحه، يرى–على سبيل المثال– أن هذه السياسات سوف تسمح للكاتب المبدع بأن يبيع نُسخًا من كتابه الذي قدمه للجمهور، حتى إذا لم يكن لديه الحق الحصري في بيعه، وحتى إذا سمح الكاتب للمؤلفين الآخرين ببيع نُسخ من كتابه، فسوف يظل المؤلف الوحيد الذي يمتلك الحق الحصري في بيع كتابه، لأنه الكاتب الأول الذي عرض كتابه في الأسواق. ولكن، إذا ظل الكاتب معتمدًا فقط على كونه مؤلفًا للكتاب دون أن يبدع بعد ذلك، وإذا سُمح للآخرين ببيع كتابه دون الالتزام بحقوق النشر، فسوف يقوم هؤلاء بنشر أعمال أكثر تفاهة ولا فائدة منها(Fallis, 2007b, p. 8).

أيضًا، يذهب "**فاليس**" إلى القول إن السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية يمكن أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في التحقق من دقة المعلومات، أي في معرفة ما إذا كانت المعلومات دقيقة أو زائفة. ومع ذلك، نجده يؤكد أن "**الانتحال**" (Plagiarism) قد يُخفي المصدر الحقيقي للمعلومات، كما يمكن أن يتسبب في جعل القراء غير قادرين على التحقق من المعلومات من خلال مراجعتهم للوثائق التي تشير إلى المصدر الأصلي لها. وبالتالي، يرى "**فاليس**" أن القوانين التي تمنع الانتحال قد تُعزز من قابلية التحقق من المعلومات (Fallis, 2007b, pp.8- 9).

ترتب على ذلك رفض "**فاليس**" التام لما انتهى إليه "**جولدمان**" بشأن ضرورة تقييد الوصول إلى المعلومات، من أجل منع نشر معلومات معينة قد يترتب عليها عواقب سلبية تسهم في تضليل الأشخاص. حيث يرى "**فاليس**" أن هذه الاستراتيجية

التي يؤكد عليها "**جولدمان**" لم تكن الاستراتيجية الوحيدة المتاحة؛ إذ يرى "**فاليس**" أنه ينبغي علينا أن نعمل جاهدين على تدريب الأشخاص ليكونوا أكثر كفاءة في التحقق من المعلومات، لكي نقلل من احتمالية وقوعهم في الخطأ بسبب بعض المعلومات الزائفة أو المضللة التي تصلهم عبر الإنترنت (Fallis, 2000, pp. 313–314)، كما يرى "**فاليس**" أنه من الواجب عليه أن يُغرّد خارج السرب، مخالفًا الرأي الذي تبناه "**جولدمان**" بشأن أن حماية الخصوصية سوف تؤدي إلى اكتساب المزيد من المعرفة (Fallis, 2013, p. 153).

ويبدو أن هذا التوجه ينسجم مع ما كشف عنه التقدم العلمي من وجود العديد من الأمثلة المضادة لمفهوم الدقة [١]*، والتي كانت تشكل في السابق أساسًا لنظرية الإبستمولوجيا؛ وهو ما دفع "**فاليس**" إلى الاعتقاد بأن الدقة لم تكن المصدر الوحيد للقيمة المعرفية، نظرًا لصعوبة تبريرها بشكل كامل في ظل التطورات العلمية، كما أسلفنا (Lewis & others, 2022, p. 1)، فقد أخبرنا بأن هناك مجموعة من الأهداف المعرفية التي ينبغي علينا أن نسعى إلى تحقيقها لخدمة المعلومات، وتتركز جلّ هذه الأهداف–على سبيل المثال لا الحصر–في إمكانية الوصول إلى المعلومات؛

[١] يرى الباحثون من وجهة نظرهم أن هناك أمثلة كثيرة لعدم الدقة، ولعل من أبرزها نظرية نيوتن، حيث يلاحظون أن نيوتن قد قدّم نظرية فيزيائية كانت تتصف بالدقة إلى حد كبير في عصره، حيث حققت نجاحًا ملحوظًا في تفسير الظواهر. لكن فيما بعد، جاءت نظرية أينشتاين النسبية وأظهرت أن قوانين نيوتن ليست دقيقة تمامًا في بعض السياقات، مثل السرعات العالية أو الكتل الضخمة، بل هي تقريبية ضمن شروط معينة. أيضًا، يجد الباحثون أن هناك نموذجًا آخر من عدم الدقة يتعلق بالساعة المتوقفة، حيث يلاحظون أن الأشخاص – أي أشخاص – يمكن أن ينظروا إلى هذه الساعة المتوقفة فيجدونها تشير، على سبيل المثال، إلى الساعة ٦:٠٠ مساءً، ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يقولوا إن الوقت الآن ٦:٠٠، وهم بالفعل محقون لأنه تصادف معهم، ولأن المعلومة دقيقة، ولكن لا يمكننا القول إنهم عرفوا الوقت على نحو صحيح لأنهم عرفوه بالمصادفة، وعلى نحو دقيق.

ظنًّا منه أنه لا قيمة معرفية حقيقية لهذه الأهداف ما لم تستطع خدمة المعلومات تحقيق هدفها الرئيس، المتمثل في تحقيق المعرفة للمستخدمين، أو بالأحرى تمكينهم من الوصول إليها (Fallis, 2001, p. 175). وقد اشترط "**فاليس**" ضرورة خضوع هذا الهدف المعرفي لقيود غير إبستمولوجية، أو بالأحرى لضوابط أخلاقية تتمثل في ضرورة تسهيل وصول الأشخاص إلى المعرفة بطريقة أخلاقية تامة، من أجل الحدّ من التضليل المعلوماتي وتحقيق العدالة المعرفية(Fallis, 2001, p. 177).

وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يطرحه، يرى "**فاليس**" أن أحد المبادئ الرئيسة لأخلاقيات المعلومات يتمثل في ضرورة تعزيز الحرية الفكرية ومقاومة الرقابة. وقد استشهد بـ"**مل**"، حيث راح يُخبرنا بأن "**مل**" قد دافع– مثله–عن الوصول غير المقيّد إلى المعلومات، مشيرًا إلى أن هذا الوصول غير المقيّد سوف يساعد الأشخاص على اكتساب المعرفة بفعالية(Fallis, 2006, p. 504).

الاستراتيجية السادسة والأخيرة: تعزيز موثوقية الموسوعات الرقمية وقابلية التحقق من محتواها المعلوماتي.

يرى "**فاليس**" أن تعزيز موثوقية الموسوعات الرقمية لا يمكن أن يتحقّق من خلال مقارنة بعض الموسوعات بغيرها، كأن نقوم–على سبيل المثال– بمقارنة موثوقية لموسوعة "**ويكيبيديا**" بموسوعة "**بريتانيكا**"، وإنما يتحقّق على أكمل وجه ممكن من خلال قيامنا بعقد مقارنة بين موثوقية موسوعة "**ويكيبيديا**" وموثوقية بعض مصادر المعلومات التي نستخدمها إذا لم تكن موسوعة "**ويكيبيديا**" متاحة في بعض الأحيان؛ أي بين موسوعة "**ويكيبيديا**" ومواقع الويب أو المواقع الإلكترونية المجانية المتاحة. خصوصًا وأن هذه المقارنة تتميز بكونها سوف تُخبرنا عمّا إذا كان من الأفضل معرفيًّا بالنسبة لنا أن نعتمد على موسوعة "**ويكيبيديا**" أم لا؟ وعمّا إذا كانت درجة الموثوقية في موسوعة "**ويكيبيديا**" تفوق موثوقية مواقع الويب أو المواقع الإلكترونية المجانية المتاحة. والحق يُقال إنّ "**فاليس**" قد توصّل إلى أن موسوعة "**ويكيبيديا**" أكثر تفصيلًا

بالنسبة لنا عندما نقارن مصداقيتها بمصداقية المواقع الإلكترونية المجانية المتاحة الأخرى التي يتم اختيارها بشكل عشوائي. كما أن بعض المواقع الإلكترونية المجانية المتاحة الأخرى تتضمّن كمًّا هائلًا من المعلومات غير الدقيقة التي لا يمكن التحقّق منها بشكل سريع، في حين يمكن التحقّق بسرعة في موسوعة "**ويكيبيديا**" (Fallis, 2011, p. 303).

وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يطرحه، نجده يقر بأنه قد حدثت عدة تطورات في التقنيات التي ساهمت في زيادة التحقق من دقة المعلومات الموجودة في موسوعة "**ويكيبيديا**". فعلى سبيل المثال، أنشأ المبرمج الأمريكي "**فيرجيل غريفيث**" (Virgil Griffith) قاعدة بيانات قابلة للبحث تتيح لقراء موسوعة "**ويكيبيديا**" معرفة التعديلات التي حدثت بالموسوعة، وكذلك الكشف عن الجهات التي أثّرت على المحتوى المعلوماتي لموسوعة "**ويكيبيديا**". وعلى هذا النحو، يمكن لقراء موسوعة "**ويكيبيديا**" أن يعرفوا بكل سهولة ما إذا تم تعديل المقالة الموجودة على موسوعة "**ويكيبيديا**" أم لا؟ (Fallis, 2011, p.305)).

أيضًا، يُخبرنا "**فاليس**" بأن هناك عددًا لا بأس به من العلماء قاموا بإعداد مشاريع عديدة من أجل تحسين موثوقية موسوعة "**ويكيبيديا**". ولعل من أبرز هذه المشاريع – على سبيل المثال لا الحصر – مشروع "**ويكي سكانر**" (Wikiscanner) الذي ابتكره "**فيرجيل غريفيث**" سالف الذكر، وكان يهدف من خلاله إلى زيادة موثوقية موسوعة "**ويكيبيديا**" من ناحية، وزيادة قابليتها للتحقّق من ناحية أُخرى. وتندرج هذه المبادرات تحت ما يُسمى بـ"**مشروع تحسين مصادر المعرفة**"، والذي يركّز على كيفية تعديل ممارساتنا المعرفية من أجل تحقيق أهدافنا المعرفية بشكل أفضل. من ناحية أخرى، قام "**لاري سانجر**"، المؤسس المشارك لموسوعة "**ويكيبيديا**" (Larry Sanger)، بإنشاء بديل أكثر موثوقية لها، أطلق عليه اسم "**سيتيزنديوم**" (Citizendium)، ويتميّز هذا الموقع بترحيبه بالخبراء الذين يُساهمون في تأليف المقالات أو تحريرها.

كما تتصف المقالات الموجودة عليه بجودتها العالية، واعتمادها رسميًّا من قبل الخبراء الذين يقومون بتحريرها، لدرجة أن هذا الموقع لا يسمح بنشر مقالات مجهولي الهوية مُطلقًا. ونضيف إلى ذلك، تم إنشاء موقع "**فيروبيديا**" (Veropedia) على يد مجموعة من المحررين السابقين في "**ويكيبيديا**"، بقيادة "**دانيال وول**" (Daniel Wool)، بوصفِه امتدادًا أكثر موثوقية لموسوعة " **ويكيبديا**"، ويُسهم في توفير نسخة موثوقة من المقالات التي تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل خبراء مختصين في المجالات ذات الصلة (Fallis, 2011, p. 306).

كذلك، يرى "**فاليس**" أنه من الممكن التحقّق من دقّة المعلومات الموجودة على الموسوعات الرقمية، وتحديدًا موسوعة "**ويكيبيديا**"، من خلال النظر إلى هوية مصدر تلك المعلومة التي نريد أن نتحقّق منها. فعلى سبيل المثال، يمكن التحقّق من دقّة المعلومات المتاحة على موسوعة "**ويكيبيديا**" من خلال التساؤل عمّا إذا كان لدى هذا المصدر أي تضارُب في المصالح يمكن أن يدفعه لنشر معلومات غير دقيقة حول الموضوع محل النقاش أم لا؟ كما يمكن أن نتساءل: هل هذا المصدر مؤهّل بشكل كافٍ، أو لديه سجلّات حافلة بالنجاحات بما فيه الكفاية حول الموضوع محل النقاش، بحيث يكون من غير المُرجّح أن ينشر معلومات غير دقيقة عن غير قصد؟ والحق يُقال، إن "**فاليس**" قد أكّد على أنه في أحيان كثيرة يصعب علينا تحديد مَن هو المصدر الدقيق لمعلومة معيّنة، وتحديدًا في موسوعة "**ويكيبيديا**"، معلّلًا ذلك بأن أي مقالة متاحة على موسوعة "**ويكيبيديا**" قد تم تحريرها من قبل العديد من المساهمين المختلفين، حيث تسمح موسوعة "**ويكيبيديا**" لهؤلاء المساهمين بالبقاء مجهولي الهوية إذا ما رغبوا في ذلك. وهذا إن دلّ على شيء من وجهة نظرنا، فإنما يدلّ على ضرورة تضافر الجهود لبذل المزيد من المساعي لجعل الموسوعات الرقمية جميعها أكثر موثوقية وقابلية للتحقق من محتواها المعلوماتي، ولا يتم ذلك إلا بتكاتف جهود العلماء المخلصين (Fallis, 2011, p. 302).

المحور الخامس: نظرة نقدية لفلسفة المعلومات عند "فاليس" في ضوء إشكالية التضليل المعلوماتي.

تبيّن لنا من خلال العرض والتحليل السابق مدى المحاولة التي قدّمها "**فاليس**" في فلسفة المعلومات، موضحًا تصوّره عن مفهوم التضليل الذي يعكس الإطار الإبستمولوجي الذي انطلق منه. ولهذا سوف يرتكز تحليلنا النقدي هنا على مسألتين رئيسيتين على النحو التالي: النزعة المثالية في فلسفة المعلومات عند "**فاليس**"، والفجوة المعرفية في نسق فاليس وعدم الاتساق بين النظرية والممارسة.

أولًا: النزعة المثالية في فلسفة المعلومات عند "فاليس".

في واقع الأمر، فإن الطرح الذي قدّمه "**فاليس**" عن فلسفة المعلومات وعن الإبستمولوجيا الاجتماعية يميل إلى النزعة المثالية، مما يجعل أطروحته أقرب إلى النظرة المفارقة التي تتنافى مع منطق الواقع وما يفرضه على الأفراد والجماعات من قيود وممارسات تعيق التصوّر الفلسفي لـ "**فاليس**" والاستراتيجيات التي قدّمها كوسيلة للتغلب على تضليل المعلومات. ونورد في هذا السياق عددًا من الأدلة التي تعكس البعد المثالي في طرح "**فاليس**" على النحو التالي:

زعم "**فاليس**" أنّ شرط الحصول على معرفة صحيحة عبر الإنترنت – على الرغم من وجود خصوم معرفيين – يتمثّل في ضرورة تأسيس نظرية واضحة تُمكّن الأفراد من التعرّف على هؤلاء الخصوم المعرفيين، وهو ما أطلق عليه "**فاليس**" "**الإبستمولوجيا العدائية**". غير أنّ هذا الزعم يُعدّ ضربًا من المثالية؛ ذلك لأن وجود نظرية لا يمنع من تدفّق المعلومات، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولا من استقبال الجمهور لها وقبولها إلى حدٍّ كبير. كما أنّ وجود نظرية لا يحول دون انتشار معلومات غير صحيحة، ولا سيما في ظلّ المجتمعات النامية التي يفتقر أفرادها إلى التفكير النقدي الواعي. فإذا كانت الدول المتقدّمة والصناعية – التي بلغت مرحلة

متقدمة من جودة التعليم – ما زالت تعاني من تزييف المعلومات، فلنا أن نتصوّر واقع الحال في الدول النامية.

إنّ نشر المعلومات المضلِّلة وانتشارها في أيّ مجتمع لا يتوقّف على مدى توافر خدمات الإنترنت، إذ تميل الجماهير والجماعات إلى تصديق المعلومات التي تُنشَر أيضًا عبر وسائل الإعلام الداخلية. وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكّد على انتشار المعلومات المضلِّلة – حتى بين المثقفين أنفسهم – في أوقات الأزمات الداخلية وتضارب المعلومات.

إنّ الجماهير في الدول النامية تتميّز بما يُعرف بـ "**الثقافة السمعية**" (Audio Culture)، إذ تعاني هذه المجتمعات من نقصٍ حاد في "**الثقافة النقدية**" (Critical Culture). فالعقل الذي يتبع الثقافة السمعية يسهل خداعه بأقوال أصحاب الألقاب العلمية، الذين يُسمَح لهم بتصدّر المشهد – ولا سيما في الدول السلطوية. وبدون عقلٍ ناقد، لا يستطيع صاحب الثقافة السمعية تمييز المعلومات الصحيحة من الخاطئة، فيُسلّم بصحة البيانات الصادرة عن أصحاب الشهادات العلمية حتى وإن كانت مضلِّلة. وهذا ما يُعرف بـ "**مغالطة السلطة**" (Authority Fallacy)، والتي تدور حول فكرة أنّ الشخص قد يستند إلى رأي أو سلطة شخصية ما لإثبات صحة حُجّةٍ ما، حتى وإن لم يكن هذا الشخص خبيرًا في التخصّص ذاته.

من جهةٍ أخرى، فإن ما يعكس البعد المثالي للتصوّر الفلسفي عند "**فاليس**" في كتاباته حول فلسفة المعلومات والمعلومات المضلِّلة يتمثّل في تأثّره بنظرية العدالة التوزيعية عند " **رولز**"، أو ما أُطلق عليها العدالة كإنصاف، حيث زعم "**رولز**" أنّ الناس يختارون مبادئ العدالة التي تضمن حقوقًا وحريات أساسية متساوية للجميع. ولا شك أنّ الليبرالية المثالية عند رولز – في طرحه لمفهوم العدالة التوزيعية – تقوم على افتراض مجتمعٍ من أشخاصٍ عقلانيين وعادلين يلتزمون بالقوانين، ويقبلون بالتعاون،

ويحترمون الحريات. وهذه النظرة المثالية نجد صداها عند "**فاليس**" في حديثه عن "**الخصوم المعرفيين**" والسيطرة عليهم، وفي طرحه للاستراتيجيات الإبستمولوجية المتعلّقة بمواجهة التضليل المعلوماتي. فهي، وإن كانت تسعى إلى تقديم حلول مباشرة لمشكلة التضليل، تظل أقرب إلى الطرح المثالي منها إلى الواقعي الفعلي، ولا سيّما في ظل وجود أنظمة شمولية، حيث تبقى الاستراتيجيات التي يقترحها "فاليس" مجرّد إمكان نظري أكثر من كونها حلولًا عملية قابلة للتطبيق. ودليل ذلك، أنّ "**فاليس**" عند حديثه عن الاستراتيجية الثالثة المتعلّقة بمعرفة "**الخصوم المعرفيين**"، يقترح ما سمّاه "**الإبستمولوجيا العدائية**"، والتي تهدف إلى التعرّف على السياقات التي يحاول فيها البعض خداع الجماهير وتضليلهم (Fallis, 2019b, pp. 55–56). فوفقًا لتصوّره، تمكّن هذه الإبستمولوجيا الأفراد من معرفة هوية الطرف الذي يتعاملون معه معرفيًا، وتمنحهم أداة قوية لتقييم مدى موثوقية ذلك الطرف، والتأكّد من أنّ المصادر الأخرى ليست حسابات وهمية تُنشئ حالة مصطنعة لدعم رأيٍ معيّن على حساب غيره (Fallis, 2019b, pp. 64–65). لكن هذه النظرة تظلّ مثالية، تدخل في نطاق ما "**يجب أن يكون**" (ought to) أكثر مما تعبّر عن الواقع. ويظهر ذلك بوضوح في "**الأزمة الروسية – الأوكرانية**"، حيث سعت كل جهة من الأطراف المتنازعة إلى تقديم بيانات وصور ومعلومات عن انتصاراتها على الطرف الآخر، واندفع الناس إلى تصديق هذه المعلومات أملًا في تحقيق النصر، على الرغم من أنّ هذه دول أوروبية يتوافر لديها مستوى تعليمي أفضل بكثير من دول العالم الثالث التي تعاني مشكلات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتعليمية. وعلى سبيل المثال، في الأزمتين السودانية والسورية لم ينطبق طرح "**فاليس**" على الواقع، إذ شكّل التضليل المعرفي وحجم الترويج له أحد أبرز عناصر الصراع بين القوى المتنازعة داخل هذه الأراضي. ومن ثمّ، يظلّ من المشروع أن نشكّك في صلاحية نظرية "**فاليس**" حول الإبستمولوجيا العدائية (Greco, 2023, p. 47).

دليلٌ آخر على البُعد المثالي لفلسفة "**فاليس**" في المعلومات يمكن استنباطه من خلال "**الاستراتيجية الخامسة**"، التي تؤكّد على تعزيز الوصول المفتوح إلى المعلومات دون قيود، وتحقيق العدالة المعرفية في إطار الضوابط الأخلاقية. وهنا يظهر بوضوح تأثّره بنظرية " **رولز**" في العدالة. غير أنّه في الدول النامية والأنظمة الديكتاتورية لا مجال للحديث عن وصولٍ مفتوح للمعلومات، ولا عن تحقيق عدالة معرفية في تداولها وتعاطيها للمعلومات. فكيف يمكن تقليل القيود في ظل أنظمة ترى أنّ بقاءها قائم أساسًا على حجب المعلومات، وتواصل فرض القيود على المواقع التي قد تقدّم معلومات مغايرة لتلك التي تبثّها عبر وسائلها الرسمية المختلفة؟ أما فيما يخصّ الفوائد الإبستمولوجية المرتبطة بتقييد المعلومات حمايةً للخصوصية – كما قدّم "**فاليس**" مثالًا بخصوص الحفاظ على خصوصية سجلات الإعارة في المكتبات، والتي قد تُعيق بعض الوكالات، مثل "**وكالة التحقيقات الفيدرالية**"، عن الحصول على معلومات تتعلّق بـ **روّاد المكتبات** – فإن هذا الطرح قد يكون صحيحًا في بعض الدول الغربية، وقد ينطبق على المواطن الأمريكي، لكنه قد لا ينطبق على المهاجرين، أو على بعض أصحاب الديانات الأخرى، أو أصحاب الأيديولوجيات السياسية المختلفة. وإذا ما انتقلنا إلى الدول النامية، نجد أنّ الحديث عن الحفاظ على الخصوصية يظلّ حبيس اللوائح والقوانين والأكواد الأخلاقية (Ethical Codes)، بينما الواقع العملي يشهد بانتهاكٍ واضح لهذه الخصوصية. ولا شكّ أنّ البيانات الخاصة بعملاء شركات الهواتف النقالة تمثّل مثالًا جليًّا على هذا الانتهاك للخصوصية والسرّية (Fallis, 2004c, p. 104).

ويؤكّد البُعد المثالي في تصوّر "**فاليس**" من خلال أطروحته حول حرية الوصول إلى المعلومات وتقليل الرقابة عليها، إذ افترض أنّه يجب أن تتوافر ضوابط أخلاقية تُمكّن الأفراد من الوصول إلى المعرفة ومواجهة التضليل المعلوماتي، وذلك من أجل تحقيق العدالة المعرفية (Fallis, 2001, p. 177). وما يعزّز هذا الطرح المثالي أيضًا هو استناد "**فاليس**" إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي

أقرّ بأنّ الإنترنت جزء من حرية الرأي والتعبير، وبأنّ هناك حقوقًا يجب أن تُصان عند استخدامه، مثل: حرية التعبير عن الرأي، الحق في الحصول على المعلومات، والحق في الخصوصية. ومن ثمّ، فإن أي محاولة لقطع خدمات الإنترنت أو حجب بعض المواقع بشكل تعسفي تُعَدّ انتهاكًا لهذه المبادئ. غير أنّ هذه النظرة المعيارية – المصاحبة لقرارات الأمم المتحدة بشأن حرية استخدام الإنترنت – لا تجد صدى لها في الواقع، إذ إن العديد من الدول ذات النظم الشمولية تفرض رقابة صارمة، مثل حجب الأخبار أو بعض المواقع، بالإضافة إلى ممارسة المراقبة الرقمية (Digital Surveillance)، بل وقطع خدمات الإنترنت أثناء الاحتجاجات أو الأزمات الداخلية. وقد شُوهدت مثل هذه الانتهاكات في العديد من الأحداث التاريخية والمعاصرة في دولٍ مختلفة حول العالم، رغم وجود مواثيق الأمم المتحدة التي تنص على حق تداول المعلومات والحفاظ على الخصوصية وعدم انتهاكها.ومن الأمثلة الواقعية البارزة على ذلك إدارة الدولة الصينية لملف الإنترنت وحرية تداول المعلومات؛ إذ تمتلك الصين قوانينها الخاصة بالأمن السيبراني التي تُطبَّق بصرامة بهدف حماية الأمن القومي، ومنع الشائعات، والحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي. ولهذا، نجد أنّ الصين – شأنها شأن دول شمولية أخرى – تفرض رقابة شديدة على شركات التواصل الاجتماعي، أو تحجبها كليًا كما هو الحال مع بعض التطبيقات مثل "واتساب". ويمكن القول إنّ الإنترنت في الصين وغيرها من الدول السلطوية يُستخدَم أساسًا في مجالات الصحة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الحكومية، في حين يُفرَض حجب شبه كامل على تداول المعلومات في الشؤون السياسية وإدارة الدولة، فلا يُتاح للأفراد التحقق من مدى صحة أو موثوقية ما يُنشَر رسميًا.وبناء على ذلك، فإن الواقع يؤكّد أنّ المواطن في هذه الدول لا يمتلك سوى حقٍّ محدود في استخدام الإنترنت والوصول إلى المعلومات، وهو أمر يختلف جذريًا عن المفهوم الأممي لحقوق الإنسان الرقمية .(Brown & Korff, 2012; Çalı, 2020)

وهنا تتجلّى تلك النظرة المعيارية المثالية عند "**فاليس**" في ما يمكن اعتباره نوعًا من اليوتوبيا المفرطة في ظلّ عالمٍ "**ديستوبياوي**"(Dystopian) تسوده الفوضى، والظلم، والخوف، والاستبداد. وهو ما يثير الشكوك حول مدى قابلية أطروحته لمواجهة الواقع القائم بالفعل، لا مجرّد التنظير لما يجب أن يكون (Guyer & Horstmann, 2023).

والسؤال الآن: هل توجد فجوة منهجية في نسق "**فاليس**" الفلسفي؟ وكيف يمكن لنا أن نميّزها؟ وإذا كانت موجودة بالفعل، فما هي ملامحها؟ وكيف يمكن تجاوزها؟ ثم هل نسقه في شكله الحالي قابل للتطبيق أم لا؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة ننتقل الآن إلى الجزء الثاني المتعلّق بـ "**الفجوة المعرفية**" عند "**فاليس**.

ثانيًا: الفجوة المعرفية في نسق "فاليس" واللاتساق بين النظرية والممارسة.

لدينا زعمٌ بأنّ تصوّر " **فاليس**" في فلسفة المعلومات يعاني حالة من الاضطراب الداخلي، الأمر الذي قادنا – في نظرنا – إلى القول بأنّ نسقه الفلسفي يتّسم بقدرٍ من اللاتساق، وهو ما أفضى إلى مشكلات عند محاولة تطبيق أفكاره النظرية على واقعنا المعاش. وهذا يعني أنّ هناك فجوة بين مستوى التنظير الفلسفي ومستوى الممارسة والتطبيق عند "**فاليس**". ولعلّ ذلك ينطلق – من وجهة نظر الباحثين – من فرضية مفادها أنّ العاقل الناقد هو الذي يمارس فعل فحص المعلومات، والتعامل معها، والكشف عن مستوى التضليل الكامن فيها، وعن الجهة أو الجهات المسؤولة عن هذا التضليل. وهذه الفرضية هي التي قادت "**فاليس**" إلى وضع استراتيجيات مواجهة التضليل المعلوماتي. وقد أوضحنا سابقًا البُعد المثالي المتضمَّن في هذه الاستراتيجيات، لكن ما نحاول التركيز عليه هنا يتمثّل في اختبار مدى صحة الفرضية التي انطلق منها "**فاليس**"، والتي تفترض – كما نزعم – التسليم بوجود عقل ناقد قادر على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضلِّلة.وما يعزّز زعمنا السابق هو

تأكيد "**فاليس**" على أهمية التواضع الفكري مقابل الغرور المعرفي واللامبالاة المعرفية. غير أنّ الأصل في المجتمعات ذات الأنظمة الشمولية، والمجتمعات التي تعاني من القهر والخضوع من جهة، ومن الفقر والمشاكل الاقتصادية من جهة أخرى، هو التسليم بالمعلومات وقبولها كما تُقدَّم عبر وسائل تلك الأنظمة الرسمية، أو من خلال ما يُنشَر على الإنترنت تحت تحكّم هذه الأنظمة بمصادر المعلومات، مع حجب أي مصادر مخالفة لأيديولوجيتها. وفي هذه المجتمعات، يتمتّع الأفراد غالبًا بعقلية ساذجة (Naive)، أو عقول خاضعة ومضطهدة (Oppressed & Submissive Minds)، مما يزيد من حالة اللامبالاة المعرفية لديهم، بحيث تتساوى لديهم الأقوال الصحيحة والزائفة دون وجود محاولات جادة للوصول إلى معرفة صادقة. كما أنّ الأفراد والجماعات ذات التفكير اللانقدي يميلون إلى تصديق المعلومات الواردة عبر منافذ الإعلام المختلفة والإنترنت، بل وإعادة تكرارها وتداولها في الأوساط الاجتماعية. ومن ثمّ، فإن فرضية "**فاليس**" حول مواجهة المعلومات المضلِّلة عبر التواضع الفكري تظلّ صعبة التطبيق والممارسة في الدول النامية، بل وحتى في بعض الدول المتقدّمة، كما عكست ذلك بوضوح الأزمة الروسية – الأوكرانية.

وهناك دليلٌ آخر يعكس تسليم "**فاليس**" بوجود العقل النقدي في تصوّره لفلسفة المعلومات، يتمثّل فيما تحدّث عنه حول الوعي المعرفي وتعزيز جودة المعرفة، وذلك من خلال تبادل المعلومات، وتصحيحها، وإعادة نشرها بين الجماهير. ولكن السؤال المهم الذي ينبغي طرحه في هذا السياق: هل الوعي المعرفي موجود بالفعل في البنية الثقافية للدول النامية أو الدول الشمولية؟ من وجهة نظرنا، يبدو أنّ "**فاليس**" قد افترض مساواة في حضور العقل النقدي ضمن البنية الثقافية والاجتماعية لكلٍّ من الدول المتقدّمة والدول النامية على حدٍّ سواء. ولعلّ هذا ما جعله ينطلق من مسلّمة تقوم على وجود وعي معرفي يستند بالأساس إلى العقل النقدي، وهو ما تفتقر إليه في الحقيقة مجتمعات الدول النامية والشمولية. وقد قدّم "**فاليس**" مثالًا على ذلك من خلال حادثة

مرتبطة بشركة ألبان تمّت مقاطعة منتجاتها بزعم احتوائها على بكتيريا، في حين أنّ التلف كان نتيجة سوء النقل لا عيبًا في التصنيع. ومع كلّ محاولات تصحيح هذه المعلومة التي انتشرت، باءت الجهود بالفشل. وهذا يدلّ على أنّ العقل النقدي – إذا افترضنا وجوده كما سلّم به "**فاليس**" – كان قادرًا على تفنيد هذا الخطأ وتصحيح المعلومة، لكن هيمنة العقل السمعي (Audio Reason) أو العقل القائم على الثقافة السمعية حالت دون ذلك. فالعقل النقدي يمتلك القدرة على فهم المغالطات المرتبطة بإخراج المعلومة من سياقها، وردّها إلى سياقها الأصلي، بينما يعجز العقل القائم على الثقافة السمعية عن هذا الفعل. وهناك دليلٌ آخر على تسليم "**فاليس**" بوجود العقل النقدي كأساس لمواجهة التضليل المعلوماتي يتجلّى في دعوته – ذات الطابع المثالي – إلى ضرورة تعزيز الوعي المعرفي أو الإبستمولوجيا الاجتماعية، باعتبارهما وسائل عملية لفهم كيفية إنتاج وتوزيع المعرفة الصحيحة. وقد قدّم مثالًا على ذلك بالطالبة التي لا تعرف ارتفاع برج "**إيفل**"، لكنها تعرف مكانه؛ فإذا ادّعى أحد مواقع الويب أنّ برج "**إيفل**" يقع في مدينة أخرى غير "**باريس**"، حتى لو قدّم المعلومة الصحيحة عن ارتفاعه، فإن الطالبة سوف تتشكّك في صحّتها.

في واقع الأمر، فإن المثال السابق لا يصلح دليلاً يُستند إليه لإثبات صحة حُجّة "**فاليس**"، ذلك لأنّ غالبية المعلومات التي يتعامل معها الأفراد والجماعات ليست بسيطة أو مباشرة مثل معلومة موقع برج "**إيفل**". فمعظم المعلومات التي تُقدَّم عبر وسائل الإعلام المختلفة أو الإنترنت ترتبط بقضايا سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو دينية، وهي قضايا أعقد بكثير. وغالبًا ما يجهل الجمهور المتلقي لهذه المعلومات طبيعتها وحقيقتها، وما إذا كانت صادقة أم كاذبة. ولهذا تميل الأغلبية إلى قبول تلك المعلومات على أنّها صادقة، خصوصًا إذا صدرت عن قنوات الإعلام الرسمي، فضلًا عن المواقع الإلكترونية التي تسمح بها الأنظمة الشمولية وتخضع لرقابتها.

يُضاف إلى مسألة فرضية العقل الناقد التي سلّم "**فاليس**" بوجودها، أنّه قدّم مثالًا واقعيًا حول اختراق حساب المغنية الأمريكية "**تايلور سويفت**" من قِبَل قراصنة، وكيف تمّت استعادة السيطرة عليه خلال بضع ساعات. غير أنّه إذا كان هذا المثال واقعيًا، فهناك عشرات الأمثلة الأخرى لمشاهير انتقدوا ممارسات السلطة السياسية، ثم عندما واجهوا ردود فعل غير متوقعة من السلطة ذاتها، مارسوا التضليل المعرفي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام بادّعاء أنّ حساباتهم الشخصية قد تعرّضت للاختراق، وذلك للتنصّل من المسؤولية الأدبية عمّا قاموا بنشره على المنصّات الرقمية. وفي واقع الأمر، فإنّ المتابعين لهذا الفنان أو المشهور غالبًا ما يميلون إلى تصديق ادّعائه بخصوص اختراق حسابه، ويستمرّون في متابعته على المنصّات المختلفة دون أن يتشكّكوا في مدى صدق زعمه، أو في سبب انتقاده لممارسات السلطة ثم إنكاره لها لاحقًا، وصولًا إلى استمراريته في الدفاع عنها والترويج لها. وهكذا، فإن أصحاب العقول البسيطة أو الساذجة لا يتساءلون ولا يشكّكون، بل يقبلون أن يُمارَس عليهم التضليل المعرفي بإرادتهم الحرّة. إنّ هذه الأمثلة الواقعية توضّح خطأ "**فاليس**" في المسلّمة التي استند إليها في تأصيله الفلسفي لتصوّره عن الإبستمولوجيا الاجتماعية. غير أنّ هذا يثير سؤالًا مهمًا: ما هي طبيعة المعرفة الفلسفية؟ وهل تُعَدّ المعلومات التي يكتسبها الفرد عبر تأثير الفيديوهات المنتشرة في وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية معرفةً حقيقية تدخل في نطاق المعرفة الفلسفية، أم أنّها مجرّد صور معرفية سطحية لا ترقى إلى ذلك المستوى؟

ومن ثَمَّ، فإنّ الشك المعرفي يُعَدّ أداة إبستمولوجية مهمّة تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة وإضعاف الثقة العمياء في المعلومات التي تنتشر عبر المنصّات والمواقع الإلكترونية. فرجل الشارع، وأصحاب العقول غير الواعية – أو ما أطلقنا عليه العقل التقليدي – لا يمارسون النقد إلا في أدنى صوره. فإذا كان الخصوم المعرفيون دائمًا حاضرين بقصد تضليلنا معرفيًا من ناحية، فإنّ الأمر يبدو واضحًا نسبيًا بالنسبة إلى

العقل النقدي، لكنه ليس كذلك بالنسبة إلى الآخرين في الثقافات المختلفة، وخاصةً في الأوساط الاجتماعية والتعليمية الفقيرة. ويترتّب على ذلك عجز هؤلاء الأفراد عن التمييز بين ما هو حقيقي وما هو زائف من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، ففي حالة الصراعات الداخلية على السلطة عادةً ما ينقسم المشهد إلى قوتين: **الأولى**، هي السلطة التي تمتلك وسائل إنتاج المعرفة كافة، وتقدّم خطابها على أنّه الحقيقة المطلقة. أما **الثانية**، فهي المعارضة التي تسعى إلى تقديم محتوى معرفي مغاير لما تبثّه السلطة، وتعرضه على أنّه الحقائق الصحيحة. وفي هذا السياق، تتبادل كل جهة الاتهامات: فالفريق الأول (السلطة) يتهم الثاني (المعارضة) بممارسة التضليل والعمالة، ويطعن في وطنيته، بينما يتهم الفريق الثاني الأول بالجهل والتدليس وانعدام الكفاءة في إدارة شؤون الدولة. وهنا نلحظ أنّ الأفراد يعيشون حالة انقسام حاد: فالعقل الساذج يميل إلى تصديق رواية السلطة، والعقل البسيط يميل إلى تصديق رواية المعارضة، ويتعامل كل منهما معها بوصفها حقائق ومعلومات صحيحة. لكن السؤال الرئيس الذي يجب طرحه هنا هو: ماذا إذا كان الفريقان معًا كاذبين؟ إنه سؤال يتجاوز أفق تصوّر "**فاليس**"، ويكشف – من وجهة نظرنا – عن بساطة أطروحته وعدم عمقها. ففي هذا السياق، يظل هناك احتمال ثالث يتمثّل في تحرّر العقل من سلطة الطرفين معًا، ومن تأثير وسائل دعايتهما، وصولًا إلى بناء وعي مستقل قادر على غربلة المعلومات ونقدها. وهذه هي وظيفة العقل النقدي في مرحلته المتقدمة، وهي المرحلة التي عجز تصوّر "**فاليس**" عن بلوغها، إذ اكتفى بالحديث عن "الوعي المعرفي" دون التعمّق في آليات تحقيقه عمليًا، الأمر الذي يعكس قصورًا في طرحه الفلسفي.

ومن النقاط الأخرى التي يجب أن يتناولها النقد في فلسفة المعلومات عند "**فاليس**"، هو الزعم بأنّ المعالجة الفلسفية لبعض القضايا المعلوماتية لم تبلغ مستوى العمق الكافي في التحليل، مما يجعلنا نزعم أنّها اتّصفت بدرجة كبيرة من البساطة.

وهذه البساطة تتضح في المثال الذي طرحه "**فاليس**" عن الطالب "**زكاري**" في المرحلة الابتدائية، الذي قدّم تقريرًا يتّسم بالعنصرية تجاه ذوي البشرة السوداء، اعتمادًا على موسوعة قديمة في مكتبة المدرسة. فاستناده إلى معلومات قديمة من مصدر متقادم قد يقود إلى تشكيل معتقدات زائفة لدى أقرانه من التلاميذ. وإذا كان هذا الزعم صحيحًا من الناحية التاريخية – من حيث إنّ الاعتماد على معلومات قديمة قد يُفضي إلى معتقدات زائفة – فينبغي التمييز هنا بين مستويين: **المستوى المعرفي:** قد يخضع الطالب للتضليل المعرفي بسبب اعتماد المعرفة على مصادر قديمة تجاوزه التطوّر المعرفي وظهور أبحاث جديدة مناقضة لها. **المستوى الأخلاقي:** هناك ثوابت أخلاقية لا تتغيّر بتغيّر الأجيال، مثل احترام العلماء أو قيمة الدين أو قيمة العلم ذاته. ومن ثمّ، قد يكون التضليل المعرفي قائمًا وصحيحًا على المستوى المعرفي، بينما لا يكون صحيحًا بالضرورة على المستوى الأخلاقي. وهنا يكمن قصور "**فاليس**"، إذ لم يُميّز في نقده بين هذين المستويين، وجعل التضليل المعرفي مقصورًا على المستوى المعرفي وحده. ومن زاوية أخرى، يكشف التحليل النقدي المتعمّق لأطروحة "**فاليس**" عن إشكالية في زعمه أنّ التضليل المعرفي يقع عند الاعتماد على الموسوعات التاريخية في مقابل الأبحاث والمعارف الجديدة. فنحن نزعم هنا أنّ العكس قد يكون صحيحًا في بعض الأحيان؛ إذ قد تحتوي الكتب التراثية أو الدينية على معارف صحيحة، بينما يسعى بعض الباحثين المعاصرين إلى التشكيك فيها وتشويهها وزرع الشك في نفوس الأفراد بشأنها. فعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى الحملات الفكرية التي تهدف إلى التشكيك في أصول الدين وتقديم تأويلات معاصرة قد يكون هدفها الحقيقي ممارسة التضليل المعرفي. وهذا ما نلمسه من ظهور بعض رجال الدين الذين يُروَّج لهم إعلاميًا بوصفهم "**علماء**"، في حين أنّ المعلومات التي يقدّمونها تمثّل صورة من صور التضليل المعرفي.

والآن نعود إلى التساؤلات التي طرحناها في بداية هذا المحور والمتعلّقة بوجود فجوة منهجية في نسق "**فاليس**". وقد أثبتنا – بما لا يدع مجالًا للشك – أنّ ثمة فجوة

منهجية كامنة في نسقه الفلسفي، تتجلّى في البعد المثالي الذي استند إليه في تقديمه لفلسفة المعلومات ونظريته في الإبستمولوجيا الاجتماعية. وقد انعكست هذه الفجوة على مستوى التحليل الذي اتّسم بالبساطة وعدم العمق، وهو ما حاولنا إيضاحه خلال هذه القراءة النقدية لفلسفة المعلومات عند "**فاليس**". ولعلّ إعادة تقديم أفكار "فاليس" في فلسفة المعلومات في إطار واقعي، يأخذ بعين الاعتبار المواقف الحقيقية التي تفرزها الحياة اليومية، هو ما يجعل أطروحته أقرب إلى الصدق والتطبيق. وأخيرًا، إذا عدنا إلى السؤال الجوهري: هل نسق "**فاليس**" الفلسفي قابل للتطبيق أم لا؟ فمن وجهة نظرنا، الإجابة هي: لا. ودليلنا على ذلك أنّه إذا حاولنا تطبيق نظريته في التضليل المعلوماتي والإبستمولوجيا الاجتماعية على أحداث الربيع العربي، فسوف نجد أنّ أفكاره لم تستطع الصمود أمام التحديات التي واجهت تلك الثورات، ولا أمام التضليل المعرفي الذي مورس خلالها. فقد انتشر "**الخصوم المعرفيون**" – أو ما عُرف بـ "اللجان الإلكترونية" أو trolls – واستطاعوا تقويض الثقة، ونشر الكراهية، وإحداث انقسام مجتمعي، فضلًا عن تضليل الناس وصرف انتباههم عن القضايا الجوهرية. وما زالت بعض دول الربيع العربي تعاني من آثار ذلك التضليل حتى اليوم، على الرغم من الاستراتيجيات الإبستمولوجية التي قدّمها "**فاليس**"، والتي أثبتت عجزها عن التصدي لمثل هذه الممارسات. ولا يقتصر هذا العجز على حالة الربيع العربي، بل يمكن أن نلمسه أيضًا في عجز النموذج النظري لـ" **فاليس**" عن مواجهة قضايا واقعية أخرى، مثل: الحرب الروسية–الأوكرانية، وتشويه النزعات وإثارة الانقسامات في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى التضليل الانتخابي والاستراتيجي في كلٍّ من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وهنا تتجلّى إشكالية فلسفة المعلومات عند "**فاليس**": فمن جهةٍ، استند إلى النزعة المثالية في التأسيس النظري للإبستمولوجيا الاجتماعية، ومن جهةٍ أخرى، لم يستطع التعامل مع مشكلات العالم الواقعية كما تتجلّى اليوم. ولهذا، نرى أنّ إدارة الأفراد والحكومات لظاهرة التضليل المعرفي تستند إلى أساس براجماتي، بحيث لا تكمن قيمة المعرفة في ذاتها، بل في وظيفتها العملية والفائدة التي تحققها لصالح أغراض أخرى.

فإذا كانت المجتمعات تطبّق النزعة البراغماتية في التعامل مع المعلومات، فإن أي اقتراح لوسائل السيطرة على تزييف المعلومات ينبغي أن ينطلق من هذا الأساس الواقعي (Nieswandt, 2023; Côté-Bouchard, 2021).

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن تكون الاستراتيجيات المقترَحة لوقف التضليل المعلوماتي غير مثالية، بل ينبغي أن تتّسم بالطابع الأداتي (Instrumental) بما يساير الممارسات التي يقوم بها الأفراد والحكومات، وذلك لضمان تحقيق قدرٍ من الانسجام الداخلي في النسق الفكري لـ"**فاليس**".

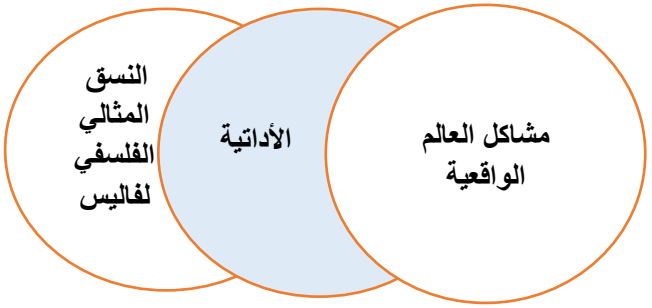

شكل رقم (٦): يوضّح تصورًا مقترحًا لغلق الفجوة المنهجية في النسق الفلسفي عند "فاليس".

لقد حاولنا خلال هذه الدراسة تقديم تصوّر حول التضليل المعلوماتي عند "**فاليس**"، وسعينا إلى تناول فلسفة المعلومات لديه عبر عدد من المحاور التي ناقشنا فيها نظريته في الإبستمولوجيا الاجتماعية، إلى جانب الاستراتيجيات التي اقترحها لمواجهة التضليل المعلوماتي. وقد توصّلنا في النهاية إلى أنّ هناك فجوة منهجية في النسق الفلسفي عند "**فاليس**"، وأوضحنا الكيفية التي يمكن من خلالها غلق هذه الفجوة، بما يتيح إمكانية جعل تصوّره الفلسفي أكثر صلاحية للتطبيق على القضايا المعاصرة. وهذا ما سيتضح على نحوٍ أدق من خلال مناقشة النتائج التي أسفر عنها هذا البحث.

الخاتمة:

توصّل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمّة، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

أولًا: انطلق "**فاليس**" في تحليله لفلسفة المعلومات من فرضية أساسية بنى عليها تصوّره عن التضليل المعلوماتي، وهي افتراض وجود عاقل ناقد نشط قادر على إدراك التضليل المعلوماتي والتمييز بين المعارف الصحيحة والزائفة. وقد أثبتنا في هذه الدراسة عدم صحة هذا الافتراض، إذ قدّمنا عددًا من الأمثلة التي تؤكّد حضور العقل الساذج أو البسيط الذي يقع ضحية للتضليل المعلوماتي، إلى جانب عجز الكثير من الأفراد – خاصةً في الدول الشمولية – عن إدراك المعلومات الزائفة، كما أوضحنا في المحور الأخير من الدراسة.

ثانيًا: كشفت الدراسة عن وجود فجوة في النسق الفلسفي عند "**فاليس**" أدّت إلى حالة من اللاتساق والاضطراب في بنيته الداخلية. وتتمثّل هذه الفجوة في تبنّي "**فاليس**" الاتجاه المثالي في تحليله لفلسفة المعلومات، وهو ما جعل تصوّره عن الإبستمولوجيا الاجتماعية والتضليل المعلوماتي أقرب إلى طرحٍ مفارقٍ للواقع العملي. وقد أوضحنا هذا من خلال الأمثلة النقدية التي ناقشناها في ثنايا البحث. كما اقترحنا أنّ غلق هذه الفجوة قد يكون ممكنًا إذا ما تم تبنّي النزعة الأداتية باعتبارها منهجية أكثر انسجامًا مع الممارسات الواقعية للحكومات الشمولية والأفراد في تعاملهم مع المعلومات.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا المراجع العربية:

١- ساغي مريم واخرون، (٢٠٢٤)، "الذكاء الاصطناعي ومشكلة الخصوصية"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي، بلحاج، بوشعيب عين تموشنت.

٢- علي، أحمد، (٢٠١٢)، " مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"،مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٨)، العدد الأول.

٣- فلوريدي، لوتشيانو، (٢٠١٧)، "الثورة الرابعة كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني"، ترجمة لؤي عبدالمجيد السيد، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون، عدد (٤٥٢)، الكويت.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

1- Çalı, B. (2020). The Case for the Right to Meaningful Access to the Internet as a Human Right in International Law, Cambridge University Press.

2- Côté-Bouchard, C. (2021). Two types of epistemic instrumentalism. Synthese.

3- Erikemai, J. & others. (2010). “Authority and trust in information”, Vol. 47, No. 84, proceedings of the American society for information science and technology.

4- Fallis, D. (2000). “Veritistic Social epistemology and information science”, Vol.14, Social epistemology, Taylor and Francis, L t .D.

5- Fallis, D. (2001) . “Social epistemology and LIS: How to clarify our Epistemic objectives”, Cais / Acsi .

6- Fallis, D. (2002). “Introduction: social epistemology and information science”, social epistemology: A journal of knowledge, culture and policy, Routledge: Taylor and Francis group,vol,16,No,1.

7- Fallis, D. (2004a). “Social epistemology and the digital divide”, Australian computer society, Vol.37, publication history.

8- Fallis, D. (2004b). “On verifying the accuracy of information”, Philosophical perspectives, Vol,52, no.3, library trends, the Board of trustees, university of Illinois .

9- Fallis, D. (2004c), "Epistemic value theory and information ethics", minds and machines Kluwer academic publishers, printed in nether lands.
10- Fallis, D. (2006). "Social epistemology and information science", in Annual Review of information science and technology, vol.40.
11- Fallis, D. (2007a). "Attitudes toward epistemic risk and the value of experiments", studia logic, springer .
12- Fallis, D. (2007b). "Toward an epistemology of intellectual property", journal of information ethics.
13- Fallis. D. (2007c). "Collective epistemic goals", Social epistemology: A journal of knowledge, culture and policy Taylor and Francis.
14- Fallis, D. (2008), "Toward An epistemology of Wikipedia", Wiley intersaence Journal of the American Society for Information science and Technology.
١5- Fallis, D. & Whitcomb, D. (2009a). "Epistemic values and information Management", the information society, Routledge: Taylor and Francis group.
16- Fallis, D. (2009b), "A Conceptual analysis Disinformation."
17- Fallis, D. (2011). "Wikipistemology," in, Social Epistemology: Essential Readings, (edited by), Alvin L. Goldman & Dennis Whitcomb, Oxford, university Press.
18- Fallis, D, (2013), "Privacy and lack of knowledge", Episteme, Cambridge university Press.
19- Fallis. D. (2014a). "The varieties of Disinformation", in the philosophy of information quality, (edited by), Luciano Floridi & others, springer.
20- Fallis, D. (2014b). "Epistemic values and Disinformation", in, virtue epistemology naturalized: bridges between virtue epistemology and philosophy of science , (edited by), Abriol fairweather, springer.
21- Fallis, D. (2015). "What is disinformation?", Library trends, Vol.63, in Exploring philosophies of information, (edited by), Ken Herold, the board of trustees, university of Illinois.
22- Fallis, D. (2016). "Mis-and Dis-information", in The Routledge handbook of philosophy of information, (edited by) Luciano Florida, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York.
23 - Fallis, D. & Mathieson, K. (2019a). "Fake news is counterfeit new", Routledge Taylor and Francis group, inquiry.

24- Fallis, D. (2019b). "Adversarial epistemology on the Internet", in, The Routledge Handbook of Applied Epistemology, (edited by) David Coady & James Chase, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York.
25- Fallis, D. (2020), "The Epistemic threat of Deep fakes", Springer.
26- Falis, D.(2025)," Adversarial Epistemology", in, The Oxford Handbook of Social Epistemology, (edited by) Jennifer Lackey & others, Oxford university Press.
27- Brown, I., & Korff, D. (2012). Digital Freedoms in International Law. Social Science Research Network. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2085342.
28- Greco, D. (2023). Idealization in Epistemology. Oxford University Press.
29- Guyer, P& Horstmann,R (2023) Idealism in Modern Philosophy. (2023). Oxford University Press eBooks. https://doi.org/10.1093/oso/9780192848574.001.0001
30- Lewis, P. & others. (2022), "Accuracy- first epistemology and scientific progress, in: unspecified. (https://philsciarchive.pitt.edu/22090/1/scientific%20progress%20PSA.pdf)
31- Nieswandt, K. (2023). Instrumental Rationality in the Social Sciences. Philosophy of the Social Sciences.
32- O'Connor, C. & others. (2024). "Social epistemology", stand ford encyclopedia of philosophy. (https://plato.stanford.edu/entries/epistemology-social)

ثالثا المواقع الإلكترونية:

١- إسماعيل، صلاح. (٢٠١٩)، " الإبستمولوجيا الاجتماعية".
https://mana.net/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9/
٢- إسماعيل، صلاح. (٢٠٢٠)، " صنفان من الإبستمولوجيا الاجتماعية (جولدمان ضد فولر)".
https://mana.net/7907 /
3- https://cssh.northeastern.edu/faculty/don-fallis/